جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

التنمية المستدامة في قانون الاستثمار الجزائري 18/22

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في شعبة الحقوق

تخصص قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة

من إعداد الطالبتين:

- مولاي دعاء حليمة مروى
- خالدي نورهان

تحت إشراف الدكتور:

د.بن أحمد الحاج

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور حمادو دحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور بن أحمد الحاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور حزاب نادية	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2026/2025

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

التنمية المستدامة في قانون الاستثمار الجزائري 18/22

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في شعبة الحقوق

تخصص قانون حماية البيئة والتنمية المستدامة

من إعداد الطالبتين:

- مولاي دعاء حليمة مروى
- خالدي نورهان

تحت إشراف الدكتور:

د.بن أحمد الحاج

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور حمادو دحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	رئيساً
الدكتور بن أحمد الحاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
الدكتور حزاب نادية	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2026/2025

شكروعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

لكل بداية نهاية، ولكل جهد طيب ثمرة،

وها نحن نقطف ثمرة جهدنا وتعبنا،

بعد مسيرة مليئة بالعطاء والسعي

.فالحمد لله أولًا وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، على ما أنعم به علينا من توفيق وسداد.

نتقدم بخالص عبارات الشكروالتقدير

إلى أستاذنا المشرف الفاضل 《 الأستاذ الدكتوربن أحمد》

الذي لم يبخل علينا بعلمه وتوجيهاته السديدة،

فكان لنا نعم الداعم والموجه.

كما نُثني بالشكروالعرفان

لكافة أساتذة كلية الحقوق،

على كل ما قدّموه لنا من علم، وتكوين، وتوجيه طيلة مشوارنا الجامعي .

وفي الأخيرنشكر إدارة الكلية وكل من ساهم، ولو بكلمة طيبة، في تسهيل رحلتنا العلمية .

بارك الله فيكم جميعًا، وجزاكم عنا كل خير.

الإهداء

من قال أنا لها "نالها" وأنا لها إن ابت رغماً عنها أتيت بها.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفاً بالتسهيلات

لكنني فعلتها ونلتها.

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطائي بلا مقابل ...

من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحه العلم والمعرفة دعمي الاول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي

بعد الله ... إلى فخري واعتزازي ... أبي ...

إلى من جعل الله الجنة تحّت أقدامها واحتضنني قلبا قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلّب

الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات

سر قوتي ونجاحي ... امي ...

إلى ضلعي الثابت وأمان ايامي الى من شددت عضدي بهم فكانوا لي يتابيع ارتوي

منها إلى خيرة أيامي وصوفتها إلى قرة عيني إخوتي وأخواتي

إلى من كان عونا وسندا في هذا الطريق ...

لأصحاب الشدائد والأزمات إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة

أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول تمراته بفضله

سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني

–خالدي نورهان–

الإهداء

"فرحين بما اتاهم الله من فضله "

واخر دعواهم "الحمد لله رب العالمين " لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني تجاوزتها بعزم وصبر فالحمد الله الذي يسر البدايات واتم النهايات وبلغنا الغايات.

بكل حب اهدي ثمرة نجاحي الى العزيز الذي حملت اسمه فخرا واعتزازا والى معلمي الأول ومن اكرمني الله به وجعله من بين صفوف الرجال أباً لي وزادني شرفاً وعلوا.....الى العظيم أبي .

الى من كانت الداعم الاول لتحقيق طموحي والى من جعل الله الجنة تحت اقدامها الى قلب الحنون وسر قوتي ونجاحي .....امي الحبيبة.

الى ضلعي الثابت أملي واماني الداعمين والساندين لي.....اخوتي

اهدي تخرجي الى جدتي الحضن الدافئ ومنبع الحنان

احب دعواتك الجميلة التي تحيطيني بها كل ما رأيتيني الى من كانت تقول دائما سأنجح الى من تؤمن بي و بقدراتي.... جدتي الحبيبة.

الى روح جدي الطاهرة رحمه الله الذي لم يشهد هذا اليوم بعينيه لكن حضوره كان دائما يرافق خطواتي يزرع في قلبي الامل والقوة ويذكرني بأن الصبر والجد ثمارهما عظيمة

رحمك الله و اسكنك فسيح جناته

ذكراك نور يضئ أيامي وذكراك دائما معي في كل لحظة فرح ونجاح.

الى صديقتي ورفيقة دربي التي وقفت بجانبي خطوة ب خطوة وشاركتني الجد و الاجتهاد وكان دعمها مصدر قوة لي والهام لا يقدر بثمن

نورهان.

وما كنت لأفعل شيئا لولا توفيق الله فالحمد الله الذي اغرقني سرورا وفرحا في كل خطوة خير وأمل

- مولاي دعاء حليمة مروى -

قائمة المختصرات

ESG :تشير إلى المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (Environmental, Social, and Governance)، وهي المعايير التي يدمجها الاستثمار المسؤول في صلب القرارات الاستثمارية .

PRI: تشير إلى مبادئ الاستثمار المسؤول (Principles for Responsible Investment)، وهي ست ركائز أساسية أطلقتها الأمم المتحدة في عام 2006 لتوجيه المستثمرين .

UNPRI: تستخدم للإشارة إلى التعريف الخاص بـ مبادئ الاستثمار المسؤول التابعة للأمم المتحدة .

SRI:تشير إلى الاستثمار المسؤول اجتماعياً (Socially Responsible Investment)، وهو ممارسة تهدف لتحقيق تغيير اجتماعي إيجابي إلى جانب العائد المالي .

Eurosif : يشير إلى المنتدى الأوروبي للاستثمار المستدام (European Sustainable Investment Forum).

ARH: ترمز إلى سلطة ضبط المحروقات في الجزائر (Autorité de Régulation des Hydrocarbures)، والتي تلعب دوراً محورياً في ضمان الحوكمة الطاقوية .

SDG : تشير إلى أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (Sustainable Development Goals) ، مثل الهدف السابع (طاقة نظيفة) والهدف الثالث عشر (العمل المناخي) .

EIE :ترمز إلى دراسة التأثير على البيئة (Étude d'Impact sur l'Environnement)، وهي الدراسة التي اشترطها القانون الجزائري لإخضاع أي مشروع جديد للتقييم قبل منحه التراخيص .

EIES :تشير إلى دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (Environmental and Social Impact Assessment).

مقدمـــة

مقدمة

يُمثل مفهوم التنمية المستدامة نقطة تحول جوهرية في الفكر التنموي الحديث، حيث انتقل بالهدف الأسمى للدول من مجرد تحقيق تراكم مادي ونمو اقتصادي كمي، إلى ضرورة إيجاد توازن دقيق بين ثلاثة أبعاد متكاملة: الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، والحماية البيئية. هذا النموذج التنموي لا يعتبر البيئة قيداً على النمو، بل هي الركيزة التي تضمن استمرارية العيش الكريم للأجيال الحاضرة والمستقبلية على حد سواء .

وفي قلب هذا التحول، يبرز الاستثمار كأداة تنفيذية لا غنى عنها؛ إذ لا يمكن ترجمة أهداف الاستدامة إلى واقع ملموس دون توجيه التدفقات المالية نحو مشاريع تتسم بالمسؤولية. وقد أدى هذا الربط إلى ظهور ما يُعرف بـ "الاستثمار المسؤول"، الذي يتجاوز المؤشرات المالية التقليدية ليدمج معايير الحوكمة والاعتبارات الاجتماعية والبيئية في صلب العمليات الاستثمارية .ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تحويل الاقتصاد من نمط استهلاكي يستنزف الموارد إلى نمط إنتاجي مستدام يحافظ على الأنظمة الإيكولوجية .

وعلى الصعيد الوطني، سعت الجزائر إلى مواءمة منظومتها القانونية والمؤسسية مع هذه التوجهات الدولية؛ حيث استحدثت ترسانة تشريعية شملت قوانين البيئة، والمنافسة، وتسيير النفايات، والمناطق المحمية. كما تم تعزيز الإطار المؤسسي بهيئات استشارية ورقابية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وسلطات الضبط القطاعية، بهدف تهيئة مناخ استثماري يدفع عجلة التنمية المستدامة .

بالرغم من هذه الجهود، تبرز تساؤلات جوهرية حول مدى كفاية هذه الأطر التشريعية وفعالية المؤسسات في تحقيق التوازن المنشود، خاصة في ظل التحديات التي تواجه استقلالية سلطات الضبط والاحتياجات التمويلية المتزايدة للمشاريع الخضراء .

الإشكالية الرئيسية:

بناءً على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية :إلى أي مدى يمكن أن يساهم الاستثمار المسؤول في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة؟، وما هي فاعلية الآليات القانونية والمؤسسية التي أقرتها الجزائر لتفعيل هذا الدور؟

بناءً على السياق الذي قدمناه في المقدمة والمحتوى العلمي لهذه الدراسة، يمكن صياغة أهداف الدراسة بشكل دقيق ومنظم كالتالي:

تتمحور الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة حول محاولة الإحاطة بالدور الحيوي الذي يلعبه الاستثمار في تحقيق الاستدامة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. **تحديد الإطار المفاهيمي** :ضبط المفاهيم المتعلقة بالاستثمار المسؤول والتنمية المستدامة، وإبراز العلاقة الترابطية بينهما بعيداً عن المفاهيم الاقتصادية التقليدية.
2. **تقييم المنظومة القانونية** :دراسة وتحليل النصوص التشريعية (خاصة في الجزائر) المتعلقة بالبيئة والاستثمار، لمعرفة مدى مواكبتها للمعايير الدولية للاستدامة.
3. **إبراز الدور المؤسسي** :تسليط الضوء على دور هيئات الضبط والمجالس الاستشارية (مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) في مراقبة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المستدامة.
4. **رصد التحديات والمعوقات** :تشخيص العراقيل التي تحول دون تفعيل الاستثمار الأخضر أو المسؤول، سواء كانت عراقيل قانونية، إجرائية، أو تمويلية.
5. **استشراف الآفاق** :تقديم مقترحات وتوصيات عملية يمكن أن تساهم في تطوير مناخ استثماري يدعم التنمية المستدامة بشكل فعلي وملموس.

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات المطروحة، انطلقنا من الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى** :تبنى المشرع الجزائري ترسانة قانونية حديثة (لاسيما قانون الاستثمار الجديد 22-18) تهدف إلى خلق توازن بين جذب الاستثمارات الأجنبية وحماية الموارد الطبيعية.
- **الفرضية الثانية** :رغم الجهود التشريعية، لا تزال هناك معوقات إدارية وتقنية تحول دون التحول الكامل نحو الاستثمارات "الخضراء" الصديقة للبيئة.

تنبثق أهمية الدراسة من كونها تتناول أحد أكثر المواضيع حيوية في السياسات الاقتصادية والقانونية المعاصرة، وتتجلى هذه الأهمية في الجوانب التالية:

1. **الأهمية العلمية (الأكاديمية)** :تكمن في إثراء المكتبة القانونية والاقتصادية ببحث يربط بين "قانون الاستثمار" و"متطلبات التنمية المستدامة"، وهو مجال متجدد يتطلب تأصيلاً فكرياً يواكب التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر.
2. **الأهمية العملية (التطبيقية)** :تبرز من خلال تسليط الضوء على كيفية تحويل النصوص القانونية إلى واقع ملموس، وتقييم مدى نجاح المؤسسات الرقابية والضابطة في توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تحمي البيئة وتخدم المجتمع.
3. **مواكبة التوجهات الوطنية** :تأتي هذه الدراسة في وقت تسعى فيه الجزائر إلى إصلاح منظومتها الاستثمارية (عبر قانون الاستثمار الجديد) وتعزيز دور الهيئات الاستشارية، مما يجعل البحث أداة لتقييم هذه الإصلاحات ومدى استجابتها لأهداف رؤية التنمية المستدامة.
4. **دعم صناع القرار** :توفر الدراسة رؤية نقدية حول الثغرات القانونية أو التنظيمية التي قد تعيق تدفق الاستثمارات المسؤولة، مما يساهم في تقديم مقترحات تخدم المشرع والمستثمر على حد سواء.

5. **التوعية بالاستثمار المسؤول** :تساهم الدراسة في نشر ثقافة "الاستثمار الأخضر" والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مبيّنةً أن الربح الاقتصادي لا يتعارض مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

مبررات اختيار الموضوع:

من أسباب اختيارنا لموضوع التنمية المستدامة العناصر التالية:

1. **الأهمية المعاصرة للموضوع:**

التنمية المستدامة أصبحت محورًا رئيسيًا في السياسات الاقتصادية والقانونية المعاصرة، نظراً لتزايد التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وضرورة تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية.

2. **دور الاستثمار في التنمية المستدامة:**

الاستثمار يُعتبر أداة تنفيذية لا غنى عنها لتحقيق أهداف الاستدامة، خاصةً مع التحول العالمي نحو الاقتصاد الأخضر، مما فرض ضرورة دراسة العلاقة بين الاستثمار والتنمية المستدامة وفعالية الأطر القانونية في هذا المجال.

3. **الحاجة إلى تقييم الإطار القانوني والمؤسسي الجزائري:**

بعد إصدار الجزائر لترسانة تشريعية جديدة، خاصةً قانون الاستثمار الجديد، ظهرت الحاجة لتقييم مدى كفاية وفعالية هذه الأطر في تحقيق التنمية المستدامة.

4. **قلة الدراسات المتخصصة:**

هناك ندرة نسبية في الدراسات التي تربط بين قوانين الاستثمار ومتطلبات التنمية المستدامة في السياق الجزائري، مما يجعل البحث إضافة علمية جديدة للمكتبة الأكاديمية.

5. أهمية البحث من الناحية العملية:

تسليط الضوء على كيفية تحويل النصوص القانونية إلى واقع ملموس، وتقييم مدى نجاح المؤسسات الرقابية في توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تخدم البيئة والمجتمع.

6. دعم صناع القرار:

البحث يُقدم رؤية نقدية حول الثغرات القانونية والتنظيمية التي قد تعيق تدفق الاستثمارات المسؤولة، ويوفر اقتراحات عملية لتطوير مناخ استثماري يدعم التنمية المستدامة.

المنهج المتبع

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال وصف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار والتنمية المستدامة، ثم تحليل النصوص القانونية والتنظيمية التي تحكم هذا المجال في الجزائر للوقوف على مدى كفايتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة.

4-صعوبات البحث

تذكر هذه العناصر لإضفاء طابع الواقعية والأمانة العلمية:

صعوبات البحث :واجهت الدراسة مجموعة من التحديات، أبرزها:

- تشتت النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة والاستثمار وكثرة التعديلات الأخيرة، مما تطلب جهداً إضافياً في التحيين.
- ندرة الإحصائيات الدقيقة حول حجم الاستثمارات الموجهة فعلياً لقطاع التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة بالاستثمارات التقليدية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة د. عمر زغودي 2019 دور الاستثمار الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة – إشارة إلى حالة الجزائر. وقد هدفت الدراسة إلى تبيان أن الاستثمار الأخضر هو السبيل الوحيد لفك الارتباط بين النمو الاقتصادي وتدهور البيئة. ركز الباحث على التجربة الجزائرية في الطاقات المتجددة وتسيير النفايات، وخلصت إلى أن الجزائر تمتلك إطاراً قانونياً مشجعاً، لكنها تحتاج إلى تفعيل أكبر للحوافز المالية لجذب المستثمرين نحو القطاعات الصديقة للبيئة.

الدراسة الثانية: دراسة بركان عبد الغاني 2021 الاستثمار المسؤول كآلية لتفعيل أبعاد التنمية المستدامةّ وقد تناولت الدراسة مفهوم "الاستثمار المسؤول" الذي يدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة توصلت الدراسة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يقلل من المخاطر التشغيلية للمؤسسات على المدى الطويل، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر توفير فرص عمل لائقة، مما يجعله المحرك الفعلي لأهداف التنمية المستدامة.

الدراسة الثالثة دراسة د. ثوامرية ريم 2019 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة قياسية).

ركزت هذه الدراسة على الجانب التحليلي والقياسي لعدة دول عربية (منها الجزائر). كشفت النتائج أن الاستثمارات الأجنبية ساهمت بوضوح في النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، إلا أن أثرها على حماية البيئة ظل محدوداً أو سلبياً في بعض الأحيان بسبب ضعف الرقابة البيئية، مما يستوجب صرامة أكثر في القوانين المنظمة.

الدراسة الرابعة دراسة د. خديجة بن سعيد 2021/2020 النظام القانوني للاستثمار في ظل متطلبات التنمية المستدامة في التشريع الجزائري.

دراسة قانونية بحتة حللت فيها الباحثة مدى مواءمة قوانين الاستثمار الجزائرية المتعاقبة مع المبادئ الدستورية لحماية البيئة. خلصت الدراسة إلى أن المشرع الجزائري بدأ تدريجياً في إدراج "البعد البيئي" كشرط للحصول على الامتيازات الاستثمارية، مع التأكيد على دور سلطات الضبط في هذا المجال.

الدراسة الخامسة د. يحي سعيدي2018دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تعزيز التنمية المستدامة.

بحثت الدراسة في دور القطاع الخاص والمستثمرين في تحمل مسؤولياتهم تجاه المجتمع والبيئة. وأكدت أن تبني المؤسسات لمشاريع استثمارية ذات طابع اجتماعي (كالمساهمة في التعليم والصحة) يعزز من صورتها الذهنية ويضمن استدامة مواردها، مما يصب في النهاية في مصلحة التنمية الشاملة للدولة.

تقسيمات الدراسة

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين أساسيين لضمان الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والعملي؛ حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى "الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة"، وفيه تم تأصيل المفهوم كضرورة استراتيجية تهدف للموازنة بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة. وقد تناول هذا الفصل المبادئ القانونية التي تحكم الاستدامة، مثل مبدأ الإنصاف ومبدأ الملوث يدفع، مع تحليل أبعادها الثلاثة ووسائل حمايتها الوقائية والعلاجية. كما سلطنا الضوء في ختام هذا الفصل على المنظومة التشريعية والمؤسسية في الجزائر، حيث تم تقييم فعالية هيئات الضبط والمجالس الاستشارية في مواكبة متطلبات الاستدامة، مع رصد الثغرات التي تحد من نجاعة هذه الأطر على أرض الواقع.

بعد ذلك، انتقلنا إلى الفصل الثاني الذي خصصناه لبحث "دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة"، باعتباره المحرك التنفيذي الذي يحول الأفكار إلى مشاريع ملموسة. وقد ركزنا في هذا الفصل على مفهوم "الاستثمار المسؤول" الذي يتجاوز منطق الربح المادي الضيق ليدمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)في صلب العمليات المالية. كما تم استعراض خصائص هذا النوع من الاستثمار بوصفه أداة لترشيد الاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية، مع تحليل أهميته في تقليل المخاطر المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد. وانتهى هذا الفصل بتشخيص الصعوبات والعراقيل، سواء كانت قانونية أو تمويلية، التي تحول دون تدفق الاستثمارات الخضراء بشكل كافٍ لتحقيق النهضة المستدامة المنشودة.

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، نتج عنها تحديات متزايدة مثل الفقر، والتغير المناخي، واستنزاف الموارد الطبيعية، واتساع الفجوة بين الدول والمجتمعات. وقد أبرزت هذه التحديات الحاجة إلى تبني نموذج تنموي جديد يوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي، وضمان العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة. ومن هنا برز مفهوم التنمية المستدامة كخيار استراتيجي يسعى إلى تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تراعي حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ويعد الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة الأساس النظري الذي يُمكّن من فهم هذا المفهوم وتحليل أبعاده ومبادئه وأهدافه. فهو يحدد المرتكزات الفكرية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، ويبرز طبيعة العلاقة التكاملية بين أبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، كما يوضح المبادئ التي تحكم تطبيقها، مثل العدالة، والمشاركة، والكفاءة في استخدام الموارد.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى عرض الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة من خلال التطرق إلى نشأتها وتطورها التاريخي، وبيان تعريفها وأهم خصائصها، ثم تحليل أبعادها ومبادئها الأساسية، بما يسهم في بناء فهم متكامل لهذا المفهوم باعتباره مدخلًا أساسيًا لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة
- ❖ المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
- ❖ المبحث الثالث: الإطار التشريعي والمؤسساتي للتنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة أحد أهم المفاهيم التي صاغها الفكر البشري المعاصر لمواجهة التحديات المتزايدة الناتجة عن النمو الاقتصادي غير المنضبط. فهو لم يعد مجرد خيار تقني، بل صار ضرورة استراتيجية تهدف إلى الموازنة بين ثلاثة محاور كبرى :النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

وقد تم النظر إلى هذا المبحث وذلك بالتركيز على تعريف، خصائص، أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التنمية المستدامة

تُعرَّف التنمية المستدامة بأنها عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بحقوق واحتياجات الأجيال القادمة. وتكمن أهمية التنمية المستدامة في كونها تسعى إلى إيجاد توازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، بما يحقق رفاهية المجتمع على المدى البعيد ويحافظ على حق الجميع في العيش في بيئة سليمة وآمنة[1].

الفرع الأول: تعريف ونشأة التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم الأساسية في العصر الحديث، حيث تعكس التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة. وقد برز هذا المفهوم استجابة للتحديات الناجمة عن الاستغلال المفرط للموارد وتدهور البيئة، وفي هذا السياق، سيتم عرض تعريف

[1] حميدي عبد القادر، واقع وآفاق قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2000-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم البيئة والتنمية المستدامة ص 36.

التنمية المستدامة وبيان نشأتها وتطورها التاريخي، مع التركيز على أهم المحطات التي ساهمت في ترسيخ هذا المفهوم على المستوى الدولي[1].

أولا: تعريف التنمية المستدامة

سنقوم بعرض التعريفات المهمة حول التنمية المستدامة وإلى ما تهدف من تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة لضمان الاستمرارية والرفاهية للجميع.

1-التعريف الفقهي للتنمية المستدامة:

يُعرف الفقهاء التنمية المستدامة بأنها" :عملية تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة متوازنة تضمن تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية للأفراد والمجتمع، مع مراعاة حفظ الأصول والثروات وعدم الإضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد، حتى تنتقل هذه المنافع للأجيال القادمة دون إخلال بمقاصد الشريعة في حفظ النفس والمال والعقل والنسل والدين"[2].

يتطلب مفهوم التنمية المستدامة فهمًا شاملاً للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. إنه يعتبر نموذجًا للتنمية يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. يتمحور التفكير في المفهوم البديل للنمو الاقتصادي الذي يعتمد على استغلال الموارد بشكل مستدام وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية[3].

[1] حميدي عبد القادر، مرجع سابق، ص36

[2] يوسف القرضاوي، "فقه البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية"، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص. 85.

[3] عثمان محمد غنيم، وماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار الصفاء للنشر، 2010، ص 25.

يعتبر البعد البيئي في سياق التنمية المستدامة أحد أهم العوامل التي يجب مراعاتها. يتعين على المجتمعات العمل على الحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية. يتضمن ذلك تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الطاقة المتجددة والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي.

بالإضافة هذا البعد يركز هذا المفهوم على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. كما يجب أن تسهم التنمية المستدامة في تعزيز الاقتصاد بشكل مستدام وعادل، وتوفير فرص العمل والنمو الاقتصادي لجميع شرائح المجتمع. كما يتعين أيضًا أن تتضمن التنمية المستدامة العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين جودة الحياة للجميع.

حيث يعتبر التفكير بشكل شامل ومتكامل أمرًا ضروريًا في التنمية المستدامة. يجب أن تأخذ القرارات والسياسات المتعلقة بالتنمية بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية. يجب أن تتعاون الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكات والتعاون.

2-تعريف الهيئات والمنظمات الدولية:

هناك جملة من التعاريف لبعض المنظمات الدولية تشير إلى التنمية المستدامة ومن أهمها:

أ- **تعريف هيئة ترونتلاند العالمية للبيئة والتنمية المستدامة سنة 1978"** : التنمية المستدامة هي التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على نمط تغطية احتياجاتها[1].

ب- **اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المستدامة سنة 1983 "** : التنمية المستدامة عبارة عن من أنماط استخدام الموارد المتاحة بهدف تلبية الحاجات البشرية مع الحفاظ في نفس الوقت على

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك (تقرير برونتلاند)، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 34.

البيئة وبحيث تكون الاستجابة لهذه الحاجات ليس من أجل الحاضر أو المستقبل القريب فقط بل من أجل المستقبل أبعاده". بجميع الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عرف في تقريره التنمية المستدامة بأنها: إمكانيات النظام الذي "السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الذي يحتضن الحياة[1].

ج- تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها عملية " تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمر عبر الزمن.[2]

وكتعريف إجرائي للتنمية المستدامة هي العملية التي يتم بواسطتها استغلال الموارد المتاحة في الدولة من أجل تحقيق التنمية وتحسين الظروف المعيشية للأفراد وتلبية حاجاتهم مع مراعاة الجوانب البيئية وضمان حق الأجيال القادمة في تلك الموارد[3].

ثانيا: نشأة التنمية المستدامة

لقد ظهرت فكرة التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين نتيجة تزايد الوعي العالمي بمخاطر الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتدهور البيئي الناتج عن النمو الاقتصادي غير المنضبط. وتبلورت المفاهيم الأولى بشكل واضح من خلال تقارير ومنتديات دولية، كان أبرزها تقرير نادي روما سنة 1972

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 142، أكتوبر 1989، ص 34.

[2] بوزيد سايح ، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2013، ص ص: 77 78.

[3] زرنوح ياسمينة، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر 3، 2008، ص 16.

بعنوان "حدود النمو"[1]، ثم ازدادت أهمية المصطلح بعد صدور تقرير "مستقبلنا المشترك" سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية[2]، المعروفة بلجنة بروتلاند، التي عرّفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". أصبحت التنمية المستدامة منذ ذلك الحين محورًا رئيسيًا في السياسات الدولية والبرامج التنموية.

الفرع الثاني: أهمية التنمية المستدامة

تتجلى أهمية التنمية المستدامة في كونها صمام أمان لاستمرارية الحياة الكريمة على كوكب الأرض، فهي لا تسعى فقط لحماية البيئة، بل لضمان استقرار البشرية اقتصادياً واجتماعياً.

وهذه أهم النقاط التي تبرز أهمية التنمية المستدامة:

1- الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة

تضمن التنمية المستدامة عدم استنزاف الموارد الطبيعية (مثل المياه، الغابات، والمعادن) بشكل جائر، مما يضمن حق الأجيال القادمة في نصيب عادل من ثروات الكوكب[3].

2- تحقيق التوازن البيئي والحد من التغير المناخي

التنمية المستدامة تساهم في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وحماية التنوع البيولوجي، مما يقلل من حدة الكوارث الطبيعية والجفاف التي تهدد الأمن الغذائي العالمي.

---

[1] نادي روما، "حدود النمو(The Limits to Growth) "، تقرير صدر عام 1972 عن مجموعة من العلماء والخبراء، حذر من مخاطر استنزاف الموارد الطبيعية بسبب النمو الاقتصادي غير المستدام. *)نادي روما، "حدود النمو"، 1972(*

[2] تقرير "مستقبلنا المشترك (Our Common Future) "الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية برئاسة غرو هارلم بروتلاند عام 1987، والذي وضع التعريف الأشهر للتنمية المستدامة. (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "مستقبلنا المشترك"، 1987)

[3] عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها، مرجع سابق، ص 32.

3- تحسين جودة الحياة والعدالة الاجتماعية

التنمية المستدامة لا تركز فقط على زيادة الدخل، بل على نوعية الحياة (التعليم، الصحة، السكن)، وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال توفير فرص عمل عادلة للجميع.

4- ترشيد الاستهلاك والإنتاج

تؤدي إلى تبني أنماط استهلاكية ذكية (مثل إعادة التدوير) واعتماد "الاقتصاد الأخضر"، مما يقلل من النفايات والتلوث ويزيد من كفاءة العملية الإنتاجية.

5- الاستقرار الاقتصادي طويل الأمد

من المعلوم أن التنمية التقليدية هي عكس التي قد تحقق نمواً سريعاً يعقبه انهيار بيئي أو اجتماعي وذلك على خلاف، كما توفر التنمية المستدامة أي من شئنها أن تحقق نموا اقتصادي ثابتاً ومستقراً يعتمد على موارد متجددة وطاقة نظيفة[1].

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بطبيعة ديناميكية وشمولية، فهي ليست مجرد مشروع بيئي، بل هي فلسفة متكاملة لإدارة الحياة .يركز هذا الجزء على الخصائص التي تميزها عن التنمية التقليدية، والمبادئ الأساسية التي تنظم مسارها لضمان التوازن بين تطلعات الإنسان وقدرات الطبيعة وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب وذلك من خلال النظر إلى خصائص التنمية المستدامة في الفرع الأول ومبادئها في الفرع الثاني.

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص16.

الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة

تنفرد التنمية المستدامة برؤية تكاملية وبعيدة المدى، حيث تتخطى الأطر الضيقة للتنمية الكلاسيكية المنحصرة في المؤشرات الرقمية والنمو المادي المجرد. فهي تنبثق من فلسفة تدمج القيم الإنسانية بالحماية البيئية، لتؤسس لنموذج تنموي يتسم بالمرونة والاستدامة، ويكفل صون كرامة الفرد مع الحفاظ على التوازن الحيوي للمحيط الطبيعي[1].

- التنمية المستدامة ذات صبغة عالمية للحد من الفوارق بين الشمال والجنوب وخلق التوازن بين النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية.
- تعمل على الحفاظ على الأنظمة البيئية والموارد المتوفرة والانتفاع بها حاليا ومستقبل. مراعاة المساواة وضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وبيئة نظيفة.
- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى.
- التنمية المستدامة موجهة للحد من الفقر العالمي رفع الدخل وتجديد وصيانة الموارد التنمية المستدامة تعمل على تعزيز الثقافة والإبقاء على الحضارات على مستوى كافة المجتمعات.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

تعتبر مبادئ التنمية المستدامة بمثابة الدستور الأخلاقي والقانوني الذي يحكم علاقة الإنسان بالطبيعة وبالآخر. فهي تهدف إلى تحويل المسؤولية البيئية من مجرد شعارات إلى التزامات عملية تضمن حق الجميع في بيئة نظيفة وتنمية عادلة ومستمرة.

[1] عموري نسيمة، "البعد البيئي للتنمية المستدامة"، مجلة الراصد العلمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، العدد 04، 2013، ص 112.

1- مبدأ الإنصاف

يعني ضمان توزيع عادل للموارد والفرص بين الجيل الحاضر والأجيال المستقبلية.

2- المبدأ الوقائي أو الاحترازي

ينص على ضرورة اتخاذ إجراءات استباقية لمنع وقوع أضرار بيئية خطيرة، حتى في حال غياب اليقين العلمي المطلق حول نتائج نشاط معين[1].

3- مبدأ "الملوث يدفع

يقضي بأن يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه في تلوث البيئة تكاليف التدابير الوقائية وإصلاح الأضرار الناتجة عن هذا التلوث[2].

4- مبدأ الإدماج

يعني ضرورة دمج حماية البيئة كجزء لا يتجزأ من السياسات والخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وليس كعنصر ثانوي أو منفصل[3].

5- مبدأ التشاركية

يؤكد على حق كل فرد في الوصول إلى المعلومات البيئية والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على محيطه المعيشي.

---

[1] المادة 03 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، 2003.

[2] منور أوسرير، الاقتصاد البيئي، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص 72.

[3] بوزيد سايح، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص 48.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تتبلور أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة مسارات متوازية :مسار إنساني يضع كرامة الفرد، صحته، وتعليمه كأولوية قصوى؛ ومسار بيئي يعمل كصمام أمان لمواجهة التغير المناخي وحماية التنوع البيولوجي؛ ومسار مؤسساتي يهدف إلى بناء الشراكات الدولية وترسيخ قواعد الحكم الراشد.

كما إن تداخل هذه الأهداف يجعل من تحقيق أي هدف منها رافعةً للأهداف الأخرى، مما يحول التنمية من مجرد "نمو مادي" إلى "نهضة مستدامة "تؤمن حقوق الحاضر دون المساس بميراث المستقبل وسوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهداف التنمية المستدامة وذلك عبر إبراز الأهداف البيئية في الفرع الأول، الأهداف الاجتماعية في الفرع الثاني، والأهداف الاقتصادية في الفرع الثالث.

الفرع الأول: الأهداف البيئية

تتمحور الأهداف البيئية للتنمية المستدامة حول إيجاد صيغة تعايش آمنة بين الأنشطة البشرية والأنظمة الطبيعية. فهي تهدف أساساً إلى وقف استنزاف الثروات وحماية النظام الإيكولوجي من التدهور، باعتباره القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها حياة الإنسان واستمرارية الاقتصاد وذلك من خلال:[1]

- وضع برامج وسياسات تنموية استصلاح الأراضي والغابات، ومنع التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية من خلال وضع اللوائح والقوانين الضابطة والمنظمة النشاط الإنساني وتطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية النامية لحماية البيئة والتنوع الحيوي.

[1] بوعزيز سفيان، "الآليات القانونية لحماية وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2018، ص 135.

- تعزيز الحس البيئي والمسؤولية الاجتماعية في استخدام التكنولوجيا النظيفة وزيادة توعية الجمهور بنظافة البيئة.[1]

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية التالية:[2]

- تهدف التنمية المستدامة لخفض نسبة الفقر والبطالة والسعي لرفع دخل الفرد بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي
- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال التخطيط في توزيع السكان بين الأرياف قامة ومشاريع تراعي خصوصية المناطق من أجل دفع المدينة من أجل تقريب الخدمة من المواطن ودفع وتيرة التنمية.
- فتح المجال لكافة أطراف المجتمع خاصة للشباب والمرأة في المشاركة في اتخاذ القرار وصياغة برامج ومشاريع التنمية المستدامة .
- تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لمساندة الأفراد في مواكبة التطورات التكنولوجية في تحسين نشاط مستوى التعليم وبالتالي كيفية استعمالها في الإنساني لتحسين نوعية الحياة وحماية البيئة.
- تهدف التنمية المستدامة إلى وفرض معايير للهواء والمياه لحماية الصحة البشرية من خلال الاتفاقيات الدولية لكافة شعوب العالم[3].

[1] بوعزيز سفيان، مرجع نفسه ، ص135

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها عمان: دار الصفاء للنشر 2010، ص: 30.

[3] عثمان محمد غنيم، نفس المرجع، ص31 .

الفرع الثالث: الأهداف الاقتصادية

تتمثل أهم الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة فيما يلي[1]:

- زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، وذلك متوقف على إمكانيات الدولة.
- تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال تنظيم الزيادة السكانية وبذلك القدرة على توفير الحاجات الأساسية لهم.
- تقليص التفاوت في المداخيل والثروات خاصة في الدول النامية التي تتميز غالبية سكانها بنسبة ضئيلة من الثروات في حين تمتلك فئات قليلة الجزء الأكبر من الثروة. ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في النشاطات الاقتصادية والمشاريع التنموية من أجل عدم استنزافها وضمان حق الأجيال الحالية والمستقبلية.

[1] د. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية: دراسات في التنمية والتخلف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2008، ص ص 45-48.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تعتبر حديثة، وإن اختلفت تعريفاتها من حيث الشكل، فإنها من حيث المضمون تؤدي نفس الوظيفة. وهي التنمية القابلة للإستمرار ؛ أي التي لا تتعارض مع البيئة. فهي تجمع بين فكرة حماية البيئة وفكرة التنمية. وكل منهما حق من حقوق الإنسان يكمل أحدهما الآخر.

وقد إستظهر هذا المعنى إعلان ريو 1992 حيث أكد أن البشر هم محور إهتمام التنمية المستدامة، وأن الحق في التنمية يجب تحقيقه بالقدر الذي يحقق إحتياجات التنمية والبيئة لكل من الأجيال الحاضرة والمستقبلة.

كما إستظهر هذا المعنى أيضا، إعلان نيروبي 1997، حيث أشار إلى أن القانون الدولي للبيئة، يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تتكون من نوعين من العناصر عناصر موضوعية وعناصر إجرائية. فالعناصر الموضوعية، إستظهرها بصفة رئيسة إعلان ريو في المبادئ من 3 إلى 8، وفي المبدأ 16.

وتتضمن الإستخدام المتواصل للموارد الطبيعية وإندماج الحماية البيئية مع التنمية الإقتصادية، والتوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، وتحميل المتسبب في التلوث نفقات التلوث وهو ما يعرف بمبدأ " الملوث هو الدافع ". أما العناصر الإجرائية فتتمثل في المبدأين 10 و 17 الخاصين بالإشتراك العام في إتخاذ القرار وفي التقييم البيئي العام[1].

وسنتطرق في هذا المبحث إلى أبعاد التنمية المستدامة:

المطلب الأول: البعد البيئي للتنمية المستدامة

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

[1] إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، اعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) في الفترة من 3 إلى 14 جوان (يونيو) 1992، ميثاق الأمم المتحدة، الوثيقة رقم A/CONF.151/26 (Vol. I).

المطلب الأول: البعد البيئي للتنمية المستدامة

يُعدّ البعد البيئي أحد الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، إذ يركز على حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور، وضمان استخدامها بطريقة رشيدة تلبّي احتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة. فالبيئة تمثل الإطار الذي تعيش فيه المجتمعات وتمارس فيه الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم فإن الحفاظ عليها شرطٌ أساسي لاستمرار الحياة وتحقيق التنمية الشاملة[1].

ويتمثل هذا البعد في حماية الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والغابات، باعتبارها عناصر أساسية لبقاء الإنسان والكائنات الحية. فالمياه العذبة مورد محدود يتطلب إدارة فعّالة وترشيدًا في الاستهلاك، كما أن حماية التربة من التصحر والتلوث تسهم في تحقيق الأمن الغذائي. أما الغابات فتؤدي دورًا مهمًا في تنقية الهواء وتنظيم المناخ والحفاظ على التوازن البيئي، مما يستوجب الحد من إزالة الأشجار والتوسع في التشجير.

كما يشمل البعد البيئي تقليل التلوث والانبعاثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية ووسائل النقل، وذلك من خلال تبني تقنيات نظيفة وتشجيع إعادة التدوير ومعالجة النفايات بطرق سليمة. ويبرز في هذا السياق الاهتمام بمكافحة التغير المناخي الذي أصبح من أكبر التحديات العالمية، حيث يتطلب خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية، وتعزيز السياسات التي تدعم الاقتصاد الأخضر.

ومن أهم مظاهر هذا البعد أيضًا التوجه نحو استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لما لها من دور في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من الانبعاثات الضارة. إضافة إلى

[1] عموري نسيمة، "البعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة الراصد العلمي**، جامعة وهران 1، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، ماي 2021، ص 171. متاح على الرابط: cerist.dz

ذلك، يُعد الحفاظ على التنوع البيولوجي ضرورة لضمان استقرار النظم البيئية، إذ إن انقراض الأنواع الحية يخلّ بالتوازن الطبيعي ويؤثر سلبًا في حياة الإنسان.

الفرع الأول: الوسائل الوقائية لحماية البيئة

وهي الوسائل القانونية التي تستعملها الادارة من اجل الحفاظ على البيئة، باستعمال نظام الترخيص، نظام الحضر، ونظام الالزام والتخطيط.

أ–نظام الترخيص: يعتمد لمراقبة النشاط الفردي في المجتمع بهدف حماية البيئة، وتوفر الشروط اللازمة التي يحددها القانون بما يحقق النظام العام، ولقد نصت المادة 53، و55، من القانون رقم: 03_10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [1]، عن بعض حالات وجوب الحصول على ترخيص لممارسة نشاط معين، مثل: رخصة البناء، رخصة استغلال المنشآت المصنفة

ب–نظام الحظر: تطرقت له المادة 51 من القانون 03_10، حيث تلجأ السلطات الإدارية الى حظر ومنع التصرفات والنشاطات التي تلحق اضرارا خطيرة على البيئة.

ج–نظام الالزام: تنص عليه المادة 10 و2 من القانون رقم: 03_10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، من اجل إلزام الافراد على القيام ببعض التصرفات، لتكريس الحماية والمحافظة على البيئة ويجسد هذا الاسلوب في الفقرة 2 من المادة 33 من القانون رقم: 03_10.

د–نظام التخطيط البيئي: أشار القانون رقم: 03_10، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من خلال المادة 13 و14، بأن التخطيط البيئي هو المنهج الذي يحدد، ويعدل خطط التنمية

[1] منصور مجاجي، الضبط الاداري وحماية البيئة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، العدد 2009، 09، ص64.

البيئية، ويحكم البعد البيئي في برنامج يتضمن قواعد محددة، للتنبؤ بالمشاكل البيئية واخذ الحيطة والحذر عن طريق وضع خطط وقائية لحماية البيئة.[1]

الفرع الثاني: الوسائل العلاجية لحماية البيئة

تكون بمثابة عقوبات ازاء تصرفات يترتب عنها، ضرر أو مساس بالبيئة، يمكن أن تكون عقوبات جنائية لقمع الافعال المضرة بالبيئة، أو على شكل عقوبات مدنية بواسطة التعويض عن الاضرار الماسة بالبيئة، وهنا نصت المادة 87 مكرر من القانون رقم: 03_10 على عقوبة الاعدام في حالة الاعتداء على المحيط، او ادخال مادة او تسريبها في الجو او باطن الارض، او في المياه، بما فيها المياه الاقليمية والتي من شأنها تعريض الانسان والحيوان والبيئة للخطر، والسجن المؤبد لكل من وضع النار عمدا في الغابات والحقول، والاشجار.[2]

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة

يُعدّ البعد الاقتصادي أحد الأركان الأساسية للتنمية المستدامة، إذ يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستمر يلبّي احتياجات المجتمع، دون أن يكون ذلك على حساب البيئة أو العدالة الاجتماعية. فالتنمية الاقتصادية في إطار الاستدامة لا تعني مجرد زيادة الإنتاج أو الأرباح، بل تعني بناء اقتصاد قوي ومتوازن يحقق الرفاه للأفراد ويحافظ في الوقت نفسه على الموارد الطبيعية، وسيت التطرق إلى البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة وذلك من خلال النظر إلى دور البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الفرع الأول والإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستدامة في الفرع الثاني.

[1] منور اوسرير ، و محمد حمو، الاقتصاد البيئي. الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط2011، 1، ص 58

[2] المادة 87 مكرر من الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 جوان 1966، المتضمن قانون العقوبات، **ج ر ج ج**، العدد 49، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 12-08 المؤرخ في 28 صفر عام 1333 الموافق لـ 20 فيفري 2012، **الجريدة الرسمية**، العدد 11

الفرع الأول: دور البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة

يُعدّ البعد الاقتصادي أحد الأركان الأساسية للتنمية المستدامة، إذ يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستمر يلبّي احتياجات المجتمع، دون أن يكون ذلك على حساب البيئة أو العدالة الاجتماعية. فالتنمية الاقتصادية في إطار الاستدامة لا تعني مجرد زيادة الإنتاج أو الأرباح، بل تعني بناء اقتصاد قوي ومتوازن يحقق الرفاه للأفراد ويحافظ في الوقت نفسه على الموارد الطبيعية[1].

ومن أبرز عناصر هذا البعد تحسين مستوى المعيشة، وذلك من خلال زيادة الدخل الفردي، وتوفير الخدمات الأساسية، وتحقيق الاستقرار المالي للأسر. فالنمو الاقتصادي المستدام يسهم في تقليل معدلات الفقر ورفع القدرة الشرائية، مما ينعكس إيجابًا على جودة الحياة ويعزز الاستقرار الاجتماعي. كما يركز البعد الاقتصادي على توفير فرص العمل اللائقة التي تضمن الكرامة والأمان الوظيفي.

فمكافحة البطالة تعدّ من أهم أهداف التنمية، إذ يسهم التشغيل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويعزز الإنتاجية، ويدعم المشاركة الفعالة للأفراد في بناء المجتمع[2].

ويهدف البعد الاقتصادي إلى إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة، فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية. إلى جانب تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة والرفاه الاجتماعي، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي، مما أدى إلى تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، وفي مقابل ذلك تشهد الدول النامية تدهور كبير في

[1] بوزيد سايح، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص 46.

[2] منور أوسرير، ومحمد حمو، الاقتصاد البيئي، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 58.

مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصادياتها، مما ينعكس سلبا على الجانب الاجتماعي لشعوبها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها.

وذلك نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الريعي، وزيادة الإنفاق العسكري بدلا من محاربة الفقر والأزمات الاقتصادية التي يعيشها وهذا ما يفرض رشادة استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة.

الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستدامة

ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج المتوافق مع النظام البيئي يختلف عن الإنتاج الحالي، وعليه فإنه ينبغي تغيير أسلوب الإنتاج، وذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولي على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية). ويعتبر تغيير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية)، مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة، والتحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة[1].

فضلا عن ذلك، العمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات، وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية، في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية، وكذلك عقلنة استغلال الموارد الطبيعية بمستوى يتناسب – على الأقل – مع طاقة احتمال الأرض التقديرية[2].

[1] عبد القادر محمد عبد القادر، اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015، ص 112.

[2] بن تيس إيمان، "السياسات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2014، ص47.

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

يُعد البعد الاجتماعي أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة، ويمتد ليشمل العوامل التي تؤثر على جودة حياة الأفراد واستقرار المجتمع، مع تلبية حاجات الصحة والتعليم والسكن بضمان العدالة، ورفع رفاهية الإنسان، ومشاركة الجميع، وحماية الحقوق. يؤكد على توازن النمو السكاني والبيئة، مع الاستثمار في رأس المال البشري لبناء مجتمع قادر على التحديات، ودمج السياسات لتحقيق استقرار ونمو عادل للأجيال الحالية والمستقبلية.

الفرع الأول: البعد الاجتماعي وأهدافه في تحقيق العدالة ورفاهية الإنسان

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ العدالة والعواقب التوزيعية للسياسات، ويهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد كما يتعلق هذا البعد بالصحة والتربية والسكن والعمل، وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية التقليدية وبيئتها الاجتماعية. وبالأساس يهدف إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان[1].

ويعرف المدير التنفيذي (لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة) بأنها تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب، بل توزع عائداته بشكل عادي أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. وتعالج

[1] بن تيس إيمان، "السياسات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2014، ص47.

الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن الأجيال الحاضرة والمقبلة من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف مع مراعاة عدم تجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية[1].

وكذلك يهتم البعد الاجتماعي بتثبيت النمو السكاني لفترة طويلة بمعدلات تشبه المعدلات الحالية لأن النمو المستمر للسكان أصبح أمرا مكلفا، فهو يحدث ضغوطا شديدة على استخدام الموارد الطبيعية، وتكون النتيجة تزايد إنتاج النفايات السائلة والغازية والصلبة، وهو يعني استنزاف الموارد وتدهور البيئة الطبيعية.

[1] بن تيس إيمان، مرجع سابق ص48.

المبحث الثالث: الإطار القانوني والمؤسسي الجزائري الخاص بالتنمية المستدامة

لا شك أن مفهوم التنمية المستدامة يتعدى الأسس النظرية ليشمل تطبيقها على أرض الواقع، وهو الهدف التي تسعى الجزائر لتحقيقه من خلال جهود مستمرة ومكثفة، وسط تحديات متنوعة. وقد أُطرت جهودها عبر وضع العديد من التشريعات وتطوير الأجهزة الإدارية لضمان تنفيذ سياسات تستهدف تحقيق الاستدامة، والتغلب على مشكلات التخلف، والتلوث، والجهل، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى التشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة المطلب الأول ، الإطار المؤسسي المسؤول عن التنمية المستدامة في المطلب الثاني ، وسلطات الضبط الاقتصادي ذات الصلة بحماية البيئة

المطلب الأول: التشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة

في إطار تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر صدرت العديد من التشريعات من أجل تجسيد هذا المسعى سواء تعلق الأمر بالمجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي، وستقتصر الدراسة على البحث في بعض هذه التشريعات فيما إذا كانت تستجيب لمتطلبات تحقيق التنمية المستدامة[1].

الفرع الأول: في الميدان الاجتماعي:

لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون التركيز على الإنسان ورفع مكانته، حيث يُعد العنصر الأساسي في أي عملية تنموية. لهذا السبب، توجد العديد من النصوص التشريعية التي تهدف إلى ذلك، من بينها تكريس المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات. ومثال على ذلك، المادة 67 من التعديل الدستوري لعام 2020 التي تؤكد على مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة، كما تنص المادة

[1] د. زينب بوسنة، الإطار القانوني للتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر، 2021، ص 53.

68 من ذات التعديل على أن على الدولة أن تعمل بجدية لتعزيز التوازن بين الرجال والنساء في سوق العمل.[1]

كما أن الدستور يولي اهتمامًا بالمساواة في مجالات أخرى، من خلال الاعتراف بالحاجة إلى توفير الرعاية الصحية للجميع ضد الأمراض المعدية، واتخاذ التدابير اللازمة لرفع مستوى التعليم والتدريب، بهدف تمكين الأفراد من مواجهة التحديات المختلفة، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على التكيف مع المستجدات.[2]

لكن على أرض الواقع، يظل تحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين المواطنين في العديد من المجالات هدفًا بعيد المنال نتيجة للفوارق الاجتماعية القائمة. فمثلاً، رغم الجهود المبذولة لتعزيز حقوق المرأة في التمثيل بمجلس النواب، فإن نظام الكوطة الذي أقره القانون العضوي 12-03- المحدد لطرق توسيع فرص تمثيل المرأة،[3] مع ما يحمل من عيوب، يظل خطوة مؤقتة لم تصل بعد إلى تحقيق المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة. وأود أن أشير في النهاية إلى أن نظام الكوطة المعتمد نفسه يعزز عدم المساواة بين الجنسين، والأخطر من ذلك، أنه قد يؤدي إلى إقصاء معيار الكفاءة في اختيار من يشغلون المناصب العامة، حيث يجب أن تتولي هذه الوظائف من تتوفر فيهم شروط معينة مسبقًا، سواء كانوا رجالًا أو نساء.

[1] المادتان: 67، 68 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30 ديسمبر 2020 ، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 01 نوفمبر 2020 ، الجريدة الرسمية، العدد 82 صادرة في 30 ديسمبر 2020، ص17. 20

[2] المادتين : 63، 65 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ص16.

[3] قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 12 جانفي 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة الجريدة الرسمية، عدد 1 ، صادرة في 14 جانفي 2012، ص46.

الفرع الثاني: في الميدان الاقتصادي

أصدرت ترسانة تشريعية ضخمة في هذا المجال، خاصة بعد دستور 1989، بهدف تنمية وتطوير جميع القطاعات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ومن بين هذه التشريعات، التشريعات المتعلقة بالنقد والقروض، البورصة، وقوانين المنافسة.

1-القانون النقدي والمصرفي

"شكل القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 (المؤرخ في 26-06-2023) محطة حاسمة في مسار تحرير القطاع البنكي أمام الاستثمارات الخاصة، بشقيها الوطني والأجنبي، ليطوي بذلك سنوات طويلة من احتكار الدولة لهذا القطاع، وهو المسار الذي مهّد له مسبقاً الأمر رقم 03-11[1].

وإلى جانب تكريسه للانفتاح المالي، يضطلع هذا القانون بتحديد القواعد الشاملة لتنظيم النشاط المصرفي وإرساء آليات الرقابة عليه، وذلك بالاعتماد على هيئات محورية أنشئت لضبط الساحة البنكية؛ وعلى رأسها مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية".

عند مراجعة أحكام قانون النقد والقرض، يتضح أنه يفتقر إلى الحوافز للاستثمار في القطاع البنكي، خاصةً بسبب التعقيدات الموضوعية والإجرائية المبالغ فيها التي يواجهها المستثمر أثناء تأسيس استثماره. نذكر من بين هذه التعقيدات مثالين على الأقل.

- لكي يتمكن المستثمر الراغب في إنشاء بنك أو مؤسسة مالية من الحصول على رخصتين كاملتين، يجب أن يُمنحا بعد استيفاء جميع الشروط القانونية المطلوبة للملف المقدم. نود الإشارة إلى أن معظم الوثائق التي تُقدم للحصول على الرخصة الأولى، وما يتم التأكيد على تحقيقها، عادةً ما تحتاج إلى

[1] أمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض (المعدل والمتمم)، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 27 أوت 2003، ص 3.

تقديمها للحصول على الرخصة الثانية.[1] استقرار الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس البنوك لا يزال غير مؤكد، حيث تم رفعه عدة مرات منذ عام 2004، ثم في 2008، وأخيرًا في 2018، مما أدى إلى أن تعلن العديد من البنوك الخاصة عن عدم قدرتها على رفع رأسمالها إلى الحد المطلوب، ونتيجة لذلك، قامت بعض منها بالتصفية، مثل: بنك منى وأركو بنك.

2-المرسوم التشريعي رقم 93-10 المتعلق ببورصة الأسهم المملوكة:

وُضع هذا القانون[2] كخطوة حتمية لاستكمال الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت الجزائر بتنفيذها منذ التسعينات. فهي بحاجة، بلا شك، إلى سوق مالية تدعم الصناعة والاستثمار برؤوس الأموال المدخرة، خاصة بعد انسحاب الخزينة العمومية من عملية تمويل الاستثمارات الإنتاجية إلى جانب عدم قدرة البنوك التجارية على مواجهة الاحتياجات التمويلية الضخمة للمؤسسات والدولة.

لكن إذا قيمنا هذا القانون في المجال الذي ينظمه، يمكننا القول بشكل عام إن المشرع الجزائري قد فشل في تأطير السوق المالية بنظام قانوني محكم ومتناسق، بدليل أن الخزينة العمومية لا تزال تمول العديد من الاستثمارات، وعليه، ما يُعاب على هذا القانون يمكن تلخيصه في النقاط التالية:[3]

- تداخل العلاقات الأفقية والعمودية بين أجهزة السوق المالية خاصة مع أجهزة الضبط القطاعية الأخرى.

- محدودية توافر رجال القانون في مجال السوق المالية.

---

[1] المادة 92 من دستور 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، ص14

[2] مرسوم تشريعي رقم 93-10 مؤرخ في 23 ماي 1993 يتعلق ببرصة القيم المنقولة، معدل ومتمم، الجريدة الرسمية، العدد 34، صادرة في 23 ماي 1993، ، ص4.

[3] حمليل نوارة، النظام القانوني للسوق المالية الجزائرية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم: تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، (د.ت.م)، ص474.

– غياب ثقافة السوق المالية بين الجمهور وتشجيعهم على ضخ مدخراتهم في هذه السوق.

3– قانون المنافسة

تم إصدار القانون رقم 95-06[1] الخاص بالمنافسة لوضع قواعد وأسس للمنافسة الحرة. خصت المادة الأولى منه بتنظيم وتعزيز المنافسة في السوق بهدف زيادة الكمية والنوعية والجودة للسلع والخدمات، وتقديمها بأسعار منخفضة للمواطن. كما يسعى القانون إلى التصدي للممارسات المقيدة للمنافسة، مثل التعسف الناتج عن الهيمنة على السوق، الذي قد يخل بالتوازن السوقي ويضر بالمستهلك أو بالاقتصاد الوطني. من أبرز سمات قانون المنافسة تكرار التعديلات عليه؛ إذ منذ صدوره عام 1995، استُبدل في 2003 بموجب الأمر 03-03، [2]الذي شهد بدوره عدة تعديلات، أبرزها في 2008 و2010، مما يبرز عدم وضوح الرؤية والتردد في مجال المنافسة. هذا التغير المستمر يهدد مبدأ الأمن القانوني، الذي يُعد أساسياً لأي إطار اقتصادي، حيث لا تحقُق أمن مالي بدون استقرار قانوني.

الفرع الثالث: في ميدان البيئة:

تقوم التنمية المستدامة على حتمية التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وواجبات حماية الموارد الطبيعية. ولتجسيد هذه المعادلة، تبنى المشرع الجزائري منظومة قانونية متدرجة لحماية البيئة ارتباطاً بالتنمية المستدامة، ويمكن استعراضها وفق التدرج الهرمي الآتي:

أولاً: الإطار الدستوري (التأسيس للمبادئ البيئية):

ارتقى المؤسس الدستوري الجزائري بالبيئة إلى مصاف الحقوق الأساسية، حيث كرست الدساتير المتعاقبة (وصولاً إلى التعديل الدستوري لعام 2020) حق المواطن في بيئة سليمة، وألزمت الدولة بحماية

[1] أمر رقم 95-06 مؤرخ في 25 يناير 1995، يتعلق بالمنافسة الجريدة الرسمية، العدد 9 صادرة في 22 فبراير 1995 ص 13، (ملغى).

[2] أمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بالمنافسة معدل ومتمم، الجريدة الرسمية العدد 43 صادرة في 20 يوليو 2003، ص25

البيئة والموارد الطبيعية مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة، مما جعل التنمية المستدامة التزاماً دستورياً لا مناص منه.

ثانياً: الإطار التشريعي العضوي

يبرز دور القوانين العضوية—لا سيما تلك المتعلقة بالتنظيم الإقليمي والمحلي (كقانوني البلدية والولاية) في تحديد الاختصاصات اللامركزية لحماية البيئة. إذ تُناط بالهيئات المحلية مسؤولية مباشرة في حفظ الصحة العامة، ورفع النفايات، وتنفيذ السياسات البيئية على المستوى القاعدي، لتشكل بذلك الذراع التنفيذي للسياسات الوطنية.

ثالثاً: القوانين والتشريعات العادية المتخصصة

لتأطير الجوانب التقنية والموضوعية، سارع المشرع إلى إرساء منظومة من التشريعات العادية، والتي نستعرض أبرزها وفق تسلسلها الزمني:

1- **القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها** :(**2001**) حدد هذا القانون[1] الإطار العام للتعامل مع النفايات وفق مبدأ "المعالجة العقلانية"، محولاً عبء التوعية والوقاية إلى البلدية كإدارة لامركزية. ورغم أهميته التأسيسية، إلا أن الممارسة العملية كشفت عن ثغرات تشريعية تضر بفعاليته؛ أبرزها إغفال التحديد الدقيق لإجراءات فرز وتجميع ونقل وتخزين النفايات الخطرة من مصدرها. يضاف إلى ذلك القصور في نص المادة 62 التي أتاحت لـ "الوسطاء" في مجال النفايات الخطرة الإفلات من المساءلة لعدم تصنيفهم قانوناً كـ "منتجين" أو "حائزين".

[1] القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

وأمام غياب النصوص التنظيمية المحددة للمواصفات التقنية للمعالجة، تم اللجوء ميدانياً إلى الاستعانة بدليل الممارسات السليمة لتسيير النفايات الخطرة لسد هذا الفراغ الإجرائي. [1]

2- **القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة :(2003)** يُعد هذا القانون[2] حجر الزاوية في المنظومة البيئية، حيث اشترطت المادة الثانية منه إخضاع أي مشروع جديد لدراسة مسبقة لمدى تأثيره على البيئة للحصول على تراخيص الاستغلال. ومع ذلك، شابت هذا القانون بعض النقائص التنظيمية؛ فقد أغفل المشرع تقديم تعريف جامع ومانع لـ "البيئة"، خلافاً لما هو معمول به في تشريعات مقارنة كالمصري والفرنسي التي أطرت المفهوم بدقة. فضلاً عن ذلك، استبعد المشرع الأشخاص المعنوية العامة من نطاق المسؤولية الجنائية البيئية لخصوصيتها ولصعوبة إثبات الضرر وتحديده في الجرائم البيئية، وهو إعفاء ينعكس سلباً على شمولية حماية البيئة.

3- **القانون رقم 11-02 المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة :(2011)** استكمالاً للقانون 03-10، خص المشرع المجالات المحمية بتنظيم مستقل[3] لتحديد أطر تسييرها، وتصنيفها، ووظائفها البيئية والاقتصادية، مع إقرار آليات كالمخطط التوجيهي ومخطط التسيير. غير أن فاعلية هذا القانون اصطدمت بعوائق تنظيمية؛ أهمها التباطؤ في إصدار المراسيم التنفيذية (حيث لم يصدر سوى مرسوم واحد عام 2016). كما برز تناقض قانوني داخلي بين المادة 08 التي تمنع العديد من الأنشطة داخل المجالات المحمية، والمادة 09 التي أجازت

[1] د. حكيمة كحيل، المسؤولية المدنية عن أضرار النفايات الخطرة في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد 11، 2015، ص 210.

[2] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2003، ص 04.

[3] المادة 09 من للقانون رقم 11-02 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 2 مارس 2011.

"المشاريع ذات المنفعة الوطنية" دون توضيح معاييرها بدقة، مما يفرز إشكالات تطبيقية تتعارض مع متطلبات التنمية المستدامة المنشودة.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي المسؤول عن التنمية المستدامة

سعت الجزائر إلى تعزيز تطبيق القوانين والتشريعات المرتبطة بالتنمية المستدامة من خلال إنشاء مؤسسات متعددة لتحقيق هذا الهدف، مثل المرصد الوطني للمجتمع المدني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة.

الفرع الأول: المرصد الوطني للمجتمع المدني

أصبحت تنظيمات المجتمع المدني تلعب دورًا حيويًا في صياغة السياسات العامة والمساهمة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة في العديد من الدول، لذلك اكتسبت وزنًا هامًا على المستويين الوطني والدولي، وأصبح من الضروري تعزيز دور المجتمع في الجزائر.

لذلك جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 بمكسب جديد للمجتمع المدني، وهو المرصد الوطني للمجتمع المدني من أجل تفعيل هذا الأخير وترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، فهو إطار للتشاور والحوار والاقتراح في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني لتحقيق التنمية الوطنية المستدامة[1].

بالرغم من أهمية هذه المؤسسة الناشئة في تعزيز المجتمع المدني ودفعه نحو التنمية المستدامة، هناك بعض العيوب التي قد تحد من فعاليتها. من أبرزها عدم وضوح المعايير المعتمدة لاختيار أعضاء المرصد الوطني، مما قد يؤدي إلى التعيين بناءً على الولاء بدل الكفاءة. هذا الوضع يعرّض الأعضاء لضغوط،

[1] . المادة 2013 من المرسوم الرئاسي رقم 2008-442،

والأهم من ذلك أن الأفكار والاقتراحات التي يقدمونها قد لا تأخذها الجهات المعنية بعين الاعتبار، مما يجعل وجود المرصد أو غيابه أمراً متساوي الأهمية.

خلال إعداد الدراسات التي تعنى بالحفاظ عليها وإعداد مختلف التقارير والتوصيات المتعلقة بمشكل التلوث أو التهيئة الإقليمية أو التصحر أو التغيرات المناخية.

على الرغم من المكانة المهمة التي يحتلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الدستور والأهمية التي يمكن أن يضطلع بها في توجيه السياسات الوطنية نحو التنمية المستدامة، إلا أن قراراته وتوصياته غير ملزمة التنفيذ، مما قد يجعلها حبرا على ورق حيث يملك الحكومة حرية الاختيار في تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم ربطه ببعض المؤسسات الدستورية، مثل البرلمان والقضاء، يعقّد استغلال إمكانياته وسلطته، على الرغم من أن وجود علاقات قوية بين هذه الجهات يساهم بشكل كبير في تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة

ركزت الجزائر بشكل كبير على تطوير واستغلال الطاقات المتجددة، بسبب إمكانياتها الكبيرة. لذلك، أنشأت عدة أجهزة، من بينها المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة، الذي يهدف، وفقًا للمادة الثانية من القانون رقم 04-09 الصادر في 14 أغسطس 2004، والمتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة ضمن إطار التنمية المستدامة، إلى وضع كيفيات دعم الطاقات المتجددة وحماية البيئة من خلال تشجيع الاعتماد على مصادر طاقة غير ملوثة، والمساهمة في مكافحة التغيرات المناخية.[1]

[1] المادة 209 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتضمن إصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادرة في 30 ديسمبر 2020، ص 44.

ولا شك أن للمرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة كجهاز دور كبير لا يستهان به في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة، لكن يبقى هذا الدور محدود الفعالية للاعتبارات التالية:

- ضعف التمويل المخصص للطاقات المتجددة مقارنة بحجم الاستثمارات الضخمة في الطاقات التقليدية.
- قلة السياسات الجادبة للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.
- عدم تمتع المرصد بسلطة حقيقية في اتخاذ القرارات
- محدودية قواعد البيانات المقننة والكافية التي ترصد الخبرات المستفادة من المشروعات التي تم تنفيذها.

الفرع الثالث: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

نشأ المجلس الاجتماعي والاقتصادي لأول مرة في دستور 1963، ثم خضع لعدة تعديلات بسبب الظروف والمستجدات الوطنية والدولية، وكان آخرها التعديل الدستوري في 2020، الذي أضاف إليه اختصاصًا جديدًا في مجال البيئة إلى جانب اختصاصاته السابقة.[1]

للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، يزوِّد المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الحكومة بجميع المعلومات والتقارير والدراسات التي أُنجزت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى تقديم التوصيات والمقترحات والحلول المناسبة في هذه القطاعات. يعمل المجلس على المناقشة والحوار مع مختلف الفئات الاجتماعية في الجزائر، وفقًا للمادة 209 من التعديل الدستوري لعام 2020، ويصدر تقريرًا سنويًا حول الظروف الاجتماعية، بما يشمل الأجور والتأمين الاجتماعي والتقاعد

[1] الإعلان المتضمن نشر دستور الجزائر لسنة 1963 مؤرخ في 10 سبتمبر 1963

والتنمية البشرية التي تتعلق بنسبة الفقر. لا تقل أهمية الوظيفة الاستشارية للمجلس في الجانب الاقتصادي عن سابقتها، إذ تتمتع بمكانة مهمة نظرًا للدقة والخطورة في القرارات التي يصدرها هذا المجال.

من ناحية أخرى، تتمتع البيئة بأهمية كبيرة في إطار تحقيق التنمية المستدامة، وقد عزز الدستور في تعديل عام 2020 مكانتها[1]، وجعلها من صلاحيات المجلس، الذي يسعى لمعالجتها من خلال إعداد الدراسات التي تتعلق بالحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى إعداد التقارير والتوصيات حول مشاكل التلوث، التهيئة الإقليمية، التصحر، أو التغيرات المناخية.

رغم المكانة الهامة التي يتمتع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الصعيد الدستوري والأهمية التي يمكن أن يسهم بها في توجيه السياسة العامة للدولة بشأن التنمية المستدامة، إلا أن قراراته وتوصياته لا تمتلك الطابع الإلزامي، مما قد يؤدي إلى بقائها حبرا على ورق، إذ تملك الحكومة الحرية التامة في اعتمادها من عدمه. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم ربطه ببعض المؤسسات الدستورية مثل البرلمان والقضاء ينعكس سلبا على فعالية دوره في تعزيز التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: سلطات الضبط الاقتصادي ذات الصلة بحماية البيئة:

استحدثت سلطات الضبط في الجزائر بداية التسعينات من القرن الماضي، لتولي مهمة تنظيم ورقابة قطاعات الاقتصاد المختلفة، كجزء من جهود تطوير الاقتصاد الوطني الذي يُعتبر أحد ركائز التنمية المستدامة. ومن بين هذه السلطات: سلطة تنظيم خدمات المياه، وسلطة تنظيم المحروقات، وسلطة تنظيم الخدمات العامة للمياه.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 64، صادرة في 10 سبتمبر 1963، ص3

الفرع الأول: سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه:

سلطات الضبط الي استحدثها المشرع ذات الصلة بالتنمية المستدامة، سلطة ضبط الخدامات العمومية للمياه، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي أوكل لها مهمة ضبط أداء الشركات العمومية والخاصة التي تعمل في قطاع المياه، من خلال آليات قانونية تتمثل في سلطة الرقابة والتنظيم والاستشارة[1].

إن تأسيس سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه يبرز رغبة المشرع في التوجه نحو الكفاءة والفعالية وتحسن وعصرنة قطاع المياه، غير أن ما ينقص من فعاليتها هو أن المشرع لم يضف عليها استقلالية حقيقية فعلى سبيل المثال يمكن تعرض أعضاء هذه السلطة لحالة العزل الفجائية في ظل عدم تحديد أسباب إنهاء العضوية، كما أن تركيبتها البشرية تفتقر إلى أعضاء من جمعيات حماية المستهلك، فضلا عن عدم تمتع أراءها واقتراحاتها بالطابع التنفيذي النهائي.

الفرع الثاني: سلطة ضبط المحروقات

تكريساً لمتطلبات التنمية المستدامة، عرف قطاع المحروقات في الجزائر طفرة تشريعية نوعية بصدور القانون رقم 19-13 المتعلق بنشاطات المحروقات، والذي جاء ليعزز مسار التحرر الاقتصادي والانفتاح على المنافسة الدولية. وقد منح هذا القانون لسلطة ضبط المحروقات (ARH) دوراً محورياً بموجب المادة 12 منه، حيث لم يقتصر مهامها على الرقابة التقليدية، بل امتد ليشمل ضمان الحوكمة الطاقوية والتسيير العقلاني للمكامن[2].

[1] المادة 65 من القانون -05-12 مؤرخ في 04 أوت 2005 ، يتعلق بالمياه الجريدة الرسمية، العدد 60، صادرة في سبتمبر 2005، ص 3

[2] القانون رقم 19-13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، الذي ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، الصادرة بتاريخ 22 ديسمبر 2019، ص 07.

ويهدف هذا الإطار القانوني الجديد إلى تحقيق توازن دقيق بين تعظيم العوائد المالية للخزينة العمومية وبين الالتزام بالمعايير البيئية والتقنية الصارمة، بما يضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة. تتمتع سلطة ضبط المحروقات بامتيازات فوق العادية مقارنة بسلطات الضبط الأخرى، نظرا لما هو عليه قطاع المحروقات من مكانة استراتيجية وحساسة لسيادة الدولة على ثرواتها ومن اختصاصاتها المتنوعة في هذا المجال نذكر ما يلي:[1]

- ضبط نشاطات النقل بالأنابيب.

-تحديد سعر بيع المنتوجات البترولية والغازية خارج التسعيرة.

- سلطة الرقابة والتحقيق على المتعاملين الاقتصاديين للوقاية من المخاطر على الصحة والبيئة.

- توقيع عقوبات ذات طابع جزائي على المخالفين لأحكام قانون المحروقات.

أخيرًا، يمكن القول إن إنشاء سلطة ضبط قطاع المحروقات كآلية حديثة أثبت فاعليتها في جذب المزيد من الاستثمارات، مما أدى إلى زيادة الاكتشافات البترولية خلال السنوات الأخيرة وارتفاع العوائد منها. ومع ذلك، فهي لا تختلف عن سلطات الضبط الأخرى من حيث الاستقلالية، فهي مجرد هيئة إدارية تقليدية تتبع للسلطة التنفيذية، مما يبعدها عن موقعها الحقيقي الذي يمكنها من أداء مهامها بكفاءة وكسب ثقة المجتمع في عملياتها الرقابية والتنظيمية. هذا يتنافى مع متطلبات التنمية المستدامة.

[1] المادتان 12 و14 من القانون رقم 19-13 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، الذي ينظم نشاطات المحروقات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 79، ص 09.

خلاصة الفصل

يبرز هذا الفصل أهمية التنمية المستدامة كخيار استراتيجي لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في العالم المعاصر، ويؤكد على ضرورة تبني نموذج تنموي متوازن يراعي حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية. وقد تطرق الفصل إلى نشأة مفهوم التنمية المستدامة وتطورها، وذلك بالتركيز على تعريفه وأهميته وأهدافه، وابراز الخصائص والمبادئ الأساسية التي تضمن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

كما وقد تطرق هذا الفصل إلى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، حيث وضّحنا البعد البيئي وأدوات حمايته القانونية، وابراز دور البعد الاقتصادي في تحقيق الرفاه وتحسين مستوى المعيشة، إلى جانب الإصلاحات الضرورية لاعتماد أنماط إنتاج صديقة للبيئة. وناقش البعد الاجتماعي كضمانة لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص ورفع جودة الحياة.

وفي المبحث الأخير، استعرضنا الإطار التشريعي والمؤسسي للتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال ذكر أهم القوانين والهيئات الوطنية المعنية، وذلك مع إبراز التحديات العملية في التطبيق، خصوصًا على مستوى فعالية المؤسسات وسلطات الضبط في ميادين المياه والطاقة والبيئة.

وفي المجمل، يؤكد هذا الفصل إلى أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال رؤية شمولية تجمع بين المبادئ القانونية والسياسات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبتكامل الأطر التشريعية والمؤسساتية، لضمان استمرارية التنمية وتحقيق رفاه الأجيال المتعاقبة.

دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة

يُعد الاستثمار أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ لا يمكن تصور تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية دون تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو مشاريع إنتاجية وخدماتية مستدامة. فمع تصاعد التحديات البيئية والاجتماعية على الصعيد العالمي، أصبح من الضروري توجيه الاستثمارات نحو قطاعات تدعم النمو الاقتصادي وتراعي في الوقت ذاته حماية البيئة وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمقبلة.

وفي ضوء التحول العالمي نحو "الاقتصاد الأخضر"، سعت السلطات التنظيمية، بما فيها الجزائر، لإعادة صياغة الأطر القانونية للاستثمار لتشمل التنمية المستدامة. تبنى مفاهيم "الاستثمار المستدام"، حيث يفرض المشرع معايير صارمة تلتزم بمسؤوليات بيئية واجتماعية وحوكمة (ESG). التسهيلات الضريبية أصبحت مرتبطة بمساهمة الاستثمارات في تحقيق التوازن البيئي، وتقليل البصمة الكربونية، وخلق قيمة اجتماعية مستدامة، لضمان توافق النشاط الاستثماري مع التزامات التنمية المستدامة الوطنية والدولية.

في هذا الفصل، سيتم التطرق الاستثمار المسؤول وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في المبحث الأول، مع استعراض آليات التنمية الاستدامة في المبحث الثاني، وتقديم صعوبات وعراقيل تحقيق الاستثمار في التنمية المستدامة وسيتم تقديم المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: الاستثمار المسؤول وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة
- ❖ المبحث الثاني: آليات التنمية المستدامة
- ❖ المبحث الثالث: صعوبات وعراقيل تحقيق الاستثمار في التنمية المستدامة

المبحث الأول: الاستثمار المسؤول وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة

يعد الاستثمار المسؤول تحولاً جوهرياً في عقيدة المال والأعمال، حيث لم يعد العائد المادي وحده معياراً للنجاح، بل أصبحت الاستدامة هي البوصلة التي توجه رؤوس الأموال. يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى دمج المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في صلب القرارات الاستثمارية، لضمان نمو اقتصادي لا يدمر الموارد ولا يهمش الإنسان، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث وذلك من خلال ابراز تعريف أو مفاهيم متعلقة بالاستثمار المسؤول ومبادئه في المطلب الأول ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار المسؤول ومبادئه

سنتطرق في هذا المطلب إلى ابراز الاستثمار المسؤول ومبادئه

الفرع الأول: تعريف الاستثمار المسؤول(Responsible Investment)

ويتم التطرق لتعريفه أكاديميا واجرائيا وهذا من خلال ما يلي:

أولا: التعريف الأكاديمي:

هو نهج استثماري يهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (معايير ESG) في القرارات الاستثمارية وعمليات ملكية الأصول. وهو لا يكتفي بتحقيق العوائد المالية التقليدية، بل يسعى لضمان استدامة هذه العوائد على المدى الطويل من خلال تقليل المخاطر البيئية والاجتماعية، وتحقيق أثر إيجابي ملموس على المجتمع[1].

[1] بن تيس إيمان، "السياسات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2014، ص88.

ثانيا: التعريف الإجرائي

هو توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع اقتصادية (خضراء أو اجتماعية) تلتزم بالمسؤولية الأخلاقية، وتساهم في تحويل الاقتصاد من نموذج ريعي إلى نموذج مستدام يحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

كما يوجد تعريفات أخرى اختلف فيه الباحثون في تعريف الاستثمار المسؤول وسنعرض أهمها:

1-التعريف حسب "مبادئ الاستثمار المسؤول:(UNPRI) "

هو استراتيجية وممارسة لدمج العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في القرارات الاستثمارية، بهدف إدارة المخاطر بشكل أفضل وتحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل.[1]

2-التعريف من منظور "الاقتصاد الأخضر:

هو ذلك الاستثمار الذي لا يكتفي بالبحث عن الربح السريع، بل يوجه رؤوس الأموال نحو أنشطة اقتصادية صديقة للبيئة (مثل الطاقات المتجددة وتدوير النفايات)، مع الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية تجاه المجتمع[2].

3-التعريف حسب "المنتدى الأوروبي للاستثمار المستدام:(Eurosif) "

هو نهج استثماري يجمع بين الأهداف المالية للمستثمرين وبين اهتماماتهم المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية، ويقوم على اختيار الأصول بناءً على معايير أخلاقية صارمة[3].

---

[1] قادري عبد القادر، "دور الاستثمار المسؤول في تعزيز الأداء المالي والبيئي للمؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018، ص 42.

[2] بلعزوز بن علي، وحسين بلعجوز، "الاستثمار المسؤول كآلية لتحقيق الاستدامة في الأسواق المالية، "مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة المركز الجامعي بمغنية، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2017، ص 15.

[3] محمد مطر، الاستثمار الأخلاقي والمسؤول: المبادئ والتطبيق، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 28.

4-التعريف الوظيفي (كأداة للحكم الراشد):

هو عملية تقييم الشركات ليس فقط بناءً على ميزانياتها العمومية، بل بناءً على سلوكها تجاه العمال، والشفافية في الإدارة، ومدى مساهمتها في الحد من انبعاثات الكربون.[1]

5-تعريف "الاستثمار المسؤول اجتماعياً:(SRI) "

هو ممارسة استثمارية تهدف إلى تحقيق تغيير اجتماعي إيجابي بجانب العائد المالي، وذلك عبر تجنب الاستثمار في قطاعات ضارة (مثل التبغ أو الأسلحة) ودعم القطاعات التنموية (مثل التعليم والصحة والمشاريع الصغيرة).[2]

الفرع الثاني: مبادئ الاستثمار المسؤول

تستند مبادئ الاستثمار المسؤول (Principles for Responsible Investment – PRI) إلى ست ركائز أساسية أطلقتها الأمم المتحدة عام 2006، وهي تمثل الإطار العالمي لتوجيه المستثمرين نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهذه أهم المبادئ:

أولا: إدماج معايير (ESG) في التحليل المالي

يعني إدخال القضايا البيئية(Environmental) ، والاجتماعية(Social) ، وحوكمة الشركات (Governance) في صلب عملية تقييم الاستثمارات واتخاذ القرارات، بدلاً من الاعتماد على المؤشرات المالية فقط[3].

[1] عيادي فريدة، "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حماية البيئة، جامعة الجزائر 1، 2020، ص 08.

[2] سفيان بومدين، "أثر الاستثمار المسؤول اجتماعياً على قيمة المؤسسة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص 34.

[3] قادري عبد القادر، "دور الاستثمار المسؤول في تعزيز الأداء المالي والبيئي"، مرجع سابق، ص 55.

ثانيا: ممارسة الملكية النشطة

يلتزم المستثمرون بكونهم ملاكاً نشطين، من خلال دمج قضايا الاستدامة في سياساتهم وممارساتهم المتعلقة بملكية الأسهم، والتأثير على مجالس إدارة الشركات لتحسين أدائها البيئي والاجتماعي[1].

ثالثا: طلب الإفصاح المناسب من الشركات

السعي لضمان قيام الكيانات التي يتم الاستثمار فيها بتقديم تقارير شفافة ودورية حول تأثيراتها البيئية ومدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية[2].

رابعا: تعزيز قبول المبادئ في قطاع الاستثمار

العمل على نشر ثقافة الاستثمار المسؤول داخل الأسواق المالية وبين وسطاء الاستثمار والمحللين لضمان تطبيقها على نطاق واسع[3].

خامسا: التعاون لتعزيز الفعالية

العمل المشترك بين المستثمرين والمنظمات الدولية لتبادل الخبرات وتطوير أدوات قياس موحدة لأثر الاستثمارات على التنمية المستدامة[4].

سادسا: تقديم تقارير عن التقدم المحرز

يلتزم المستثمرون (الموقعون على المبادئ) بالشفافية من خلال تقديم تقارير دورية حول كيفية تطبيقهم لهذه المبادئ والنتائج التي حققوها.

---

[1] بلعزوز بن علي، "الاستثمار المسؤول كآلية لتحقيق الاستدامة"، مرجع سابق، ص 18.

[2] حميدات ليلى، "حوكمة الشركات كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص 124.

[3] محمد مطر، الاستثمار الأخلاقي والمسؤول، مرجع سابق، ص 45.

[4] تقرير مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI)، الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 14.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار المسؤول وأهميته

تتميز الاستثمارات المسؤولة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعلها ذات قدرة كبيرة على المنافسة في سوق الاستثمارات العالمي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: خصائص الاستثمار المسؤول

تتميز الاستثمارات المسؤولة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعلها ذات قدرة كبيرة على المنافسة في سوق الاستثمارات العالمي، وهذا ما سنقدمه في هذا الفرع ويمكن ابرازها في ما يلي:

أولاً: استثمارات صديقة للبيئة

تأتي فكرة الاستثمارات المسؤولة لتحاول لعب دور إيجابي في المحافظة على البيئة من خلال خلق وعي لدى المستثمرين بأهميتها، خاصة مع تنامي التحديات الناجمة عن التلوث البيئي (مثل الاحتباس الحراري والتغير المناخي).

- يراعي هذا النوع سلامة البيئة والمحافظة عليها.
- يأخذ في الحسبان تأثيرات النشاط الاقتصادي الناتج عن الاستثمار على البيئة ونوعية هذا النشاط.
- يحرص على اختيار نشاط اقتصادي صديق للبيئة والابتعاد عن الأنشطة التي تسبب التلوث أو استنزاف الثروات، مما ينعكس إيجاباً على التنوع البيولوجي[1].

[1] محمد محمود، الاستثمارات المستدامة: حلول بيئية ومنافع اجتماعية، الموقع) https://islamonline.net :تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/03/20 على الساعة 23:00 مساء

ثانياً: استثمارات تراعي المنافع الاجتماعية

تراعي هذه الاستثمارات القضايا الاجتماعية المرتبطة بظروف وحالة الأفراد في المناطق المستفيدة، ومن الجوانب التي تأخذها في الاعتبار:

- تحسين ظروف الصحة والتعليم، والاهتمام بأماكن العمل ومراعاة معايير الصحة والأمن فيها.
- الالتزام بحقوق الإنسان وعدم التمييز، والمشاركة الفعالة للمجتمع المستهدف بالمشروع.
- مراعاة القوانين الدولية مثل منع تشغيل الأطفال والعمل القسري.
- تكوين المواهب وخدمة طبقات المجتمع ذات الدخل المحدود عبر خلق فرص عمل أو تقديم مساعدات اجتماعية من خلال مشاريع تنموية إنتاجية .

ثالثاً: استثمارات تساير الخطط الحكومية

توجهت العديد من الحكومات نحو دعم وتحفيز الاستثمارات المسؤولة من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي الداعم لها[1].

- تساهم في دعم سياسات الحكومة الرامية للتخفيف من حدة تداعيات التأثيرات المناخية المتصاعدة.
- تساهم في التخفيف من الفجوة الموجودة بين طبقات المجتمع من خلال البرامج والأنشطة الموجهة للفئات الأقل دخلاً .

[1] هبة عبد المنعم، الاستثمار المؤثر، موجز سياسات، العدد 8، صندوق النقد العربي، نوفمبر 2019، ص 6.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار المسؤول

تكمن أهمية هذا النوع من الاستثمارات في كونه محركاً أساسياً للتنمية المستدامة، وتتجلى فوائده في:

1. **تحقيق الموازنة بين الربح والقيم** :يهدف المستثمرون من خلاله إلى تحقيق فوائد مالية واستثمارية كبيرة دون المساس بمساهمتهم الإيجابية في حماية البيئة وتطوير المجتمع والتنمية الاقتصادية المستدامة.[1]
2. **تحقيق أهداف التنمية المستدامة دولياً** :تعوّل الدول على هذه الاستثمارات لتخفيف حدة الفقر، توفير فرص العمل، ضمان الاستهلاك والإنتاج المستدام، الارتقاء بالتعليم والصحة، ودعم البنية التحتية ومكافحة تغير المناخ .[2]
3. **تقليل المخاطر المالية** :هناك إجماع على أن إدراج المعايير البيئية والمجتمعية يقلل من المخاطر المالية للمستثمرين؛ فالمستثمر "العالمي" الذي يتجاهل هذه المعايير قد يتحمل تكاليف إضافية ناتجة عن عوامل خارجية سلبية تولدها شركته .[3]
4. **تعزيز الاستدامة طويلة الأجل** :يساعد في تمويل المشروعات التنموية ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الذي يضمن استدامة التنمية وتحقيق فائدة حقيقية للمجتمعات التي تُنفذ فيها هذه المشروعات .[4]

---

[1] الزعابي عبيد، تطبيقات الاستثمار المستدام وتأثيرها الإيجابي في منظومة التنمية المستدامة، الموقع) https://alkhaleej.ae :تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/03/20 على الساعة 23:00

[2] هبة عبد المنعم، الاستثمار المؤثر، موجز سياسات، العدد 8، صندوق النقد العربي، نوفمبر 2019، ص 1.

[3] DEBORDE Laurent, MINCZELES Alain, SICARD Jean-Pierre, « Principes de l'investissement responsable », In, Revue d'économie financière, n° 85, 2006, p 128.

[4] بركان عبد الغاني، الاستثمار المسؤول: آلية لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 03، 2021، ص 798.

5. **تجنب الاستثمارات الضارة** :يعمل كأداة لاختيار المحفظة الاستثمارية بناءً على مؤشرات أداء معينة، مما يدفع المستثمرين لتجنب الاستثمارات غير الأخلاقية أو الضارة بالبيئة والمجتمع.

المطلب الثالث: أساليب ودور الاستثمار المسؤول في تحقيق التنمية المستدامة

يُعد الاستثمار المسؤول حجر الزاوية في التحول نحو اقتصاد مستدام، حيث يتجاوز كونه مجرد نشاط مالي يسعى للربح السريع، ليصبح أداة استراتيجية تدمج الأبعاد البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في صلب العمليات الاستثمارية. تكمن أهمية دراسة أساليبه في قدرتها على توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع حقيقية تخدم الإنسانية، مثل الطاقة النظيفة والعدالة الاجتماعية، مما يضمن تحقيق نمو اقتصادي متوازن يحفظ حقوق الأجيال القادمة ولا يخل بالتوازن البيئي.

الفرع الأول: أساليب تحقيق الاستثمار المسؤول

تتمثل الأساليب التي يتبناها المستثمرون لبناء محافظهم الاستثمارية في محورين أساسيين:

أولاً: دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة

يُعد دمج هذه المعايير من أفضل الممارسات لإدارة مخاطر الاستثمارات، حيث لا يكتفي المستثمر بالأساليب الكمية التقليدية لتحليل الأخطار والفوائد المالية، بل يباشر تحليلات كيفية وكمية لأداء الشركة وأثرها على البيئة والمجتمع. ويتم ذلك عبر عمليتين:

- **الفحص الإيجابي** :عندما يسعى المستثمر إلى امتلاك شركات مربحة تقدم مساهمات إيجابية للبيئة أو المجتمع، مثل الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة أو الطاقة النظيفة[1].

[1] الزعابي عبيد، تطبيقات الاستثمار المستدام وتأثيرها الإيجابي في منظومة التنمية المستدامة، المرجع السابق.

- **الفحص السلبي** :عندما يرغب المستثمر في تجنب الاستثمار في شركات تكون منتجاتها وممارساتها التجارية ضارة بالأفراد أو المجتمعات أو البيئة .
- **منهجية "فرز الأفضل في فئته** :"وتقوم على الاستثمار في الشركات الرائدة في مستوى أدائها في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مقارنة بنظيراتها، مما يشجع المنافسة بين الشركات لزيادة مبادرات الاستدامة .[1]

ثانياً: إشراك المساهمين وتأثيرهم على اتخاذ القرارات

يقوم المستثمرون بدور فعال من خلال امتلاكهم أسهم في الشركات والتأثير عليها لتحسين ممارساتها، ويتحقق ذلك من خلال:

- **ممارسة حق التصويت** :استخدام حق التصويت الممنوح لهم لتدوين قراراتهم المتعلقة بمواضيع هامة مثل حوكمة الشركة، تغير المناخ، عدم التمييز بين الجنسين، وظروف العمل .
- **الضغط الإيجابي** :تؤدي مشاركة المساهمين في المناقشات واحترام قراراتهم إلى إحداث ضغط على إدارة الشركة، مما يفتح الطريق لتوعية الجمهور بالمسائل الاجتماعية والبيئية .[2]
- **المواطنة المؤسساتية** :تهدف هذه القرارات إلى تشجيع إدارة الشركة على ممارسة المواطنة المؤسساتية الجيدة وتعزيز القيمة والمكانة التي تعود على المساهم والأداء المالي على المدى الطويل.

[1] دليل الاستثمار المستدام، مجموعة عمل التمويل المستدام في دبي، بنك الإمارات دبي الوطني، 2026. الموقعhttps://dfm.ae :

[2] برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2020، الإنتاج الدولي بعد الجائحة، الرسائل الرئيسية وعرض عام، منشورات الأمم المتحدة، 2020.

الفرع الثاني: دور الاستثمار المسؤول في تحقيق التنمية المستدامة

يبرز الاستثمار المسؤول كركيزة أساسية في استراتيجيات التنمية المستدامة، كونه يتجاوز المنطق التقليدي القائم على الربحية المالية الصرفة ليمسي آلية قانونية ومالية متكاملة تهدف إلى تفعيل الأبعاد الثلاثة للاستدامة. فهو يعمل على توجيه التدفقات الرأسمالية نحو مشاريع تلتزم بالمعايير البيئية، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة الراشدة، مما يضمن تحقيق نمو اقتصادي شامل لا يخل بالحقوق البيئية أو التوازنات الاجتماعية.[1]

أولا: تفعيل البعد البيئي (حماية النظم الطبيعية)

- تمويل الطاقات النظيفة :يلعب الاستثمار المسؤول دوراً حاسماً في توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع الطاقة المتجددة والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري .
- الحد من استنزاف الموارد :من خلال "الفحص السلبي"، يمنع الاستثمار المسؤول تدفق الأموال إلى الأنشطة التي تسبب التلوث أو استنزاف الثروات الطبيعية .

ثانيا: تفعيل البعد الاجتماعي (العدالة والرفاه)

- تحسين جودة الحياة :يساهم في تمويل مشاريع الصحة والتعليم وتحسين ظروف العمل والأمن داخل المؤسسات .
- مكافحة الفقر والبطالة :من خلال "سندات الأثر الاجتماعي"، يتم توفير موارد مالية لمشاريع تخلق فرص عمل وتدعم الفئات الأقل دخلاً وتحد من ظاهرة تشغيل الأطفال.

[1] د. حنان بن شينة، الاستثمار المسؤول كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل قانون الاستثمار 22-18، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة سعيدة، 2023، ص 115.

ثالثا: تفعيل البعد الاقتصادي والمؤسساتي (الحوكمة والاستدامة)

- ضمان الاستقرار المالي طويل الأمد :يركز الاستثمار المسؤول على خلق قيم اقتصادية مستدامة بدلاً من الأرباح السريعة، مما يقلل من المخاطر المالية الناتجة عن الكوارث البيئية أو النزاعات العمالية .
- ترسيخ الحوكمة الجيدة :من خلال "إشراك المساهمين"، يضغط المستثمرون على إدارات الشركات لتبني سياسات شفافة ومسؤولة أخلاقياً واجتماعياً .

رابعا: دعم الخطط التنموية الدولية والوطنية

- **تحقيق أهداف 2030** :يمثل الاستثمار المسؤول الأداة العملية لتنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(SDGs) ، مثل الهدف (7) طاقة نظيفة، والهدف (13) العمل المناخي.

المبحث الثاني: آليات التنمية المستدامة

تعد آليات تحقيق التنمية المستدامة هي الجسر الذي يربط بين الفلسفة النظرية للاستدامة وبين التطبيق الميداني في الواقع الاقتصادي والاجتماعي. فهي تمثل مجموع الوسائل القانونية، والمؤسساتية، والمالية التي تهدف إلى ضبط العلاقة بين متطلبات النمو وحتمية الحماية البيئية[1].

إن دراسة هذه الآليات تكتسي أهمية بالغة لكونها الأدوات التي تضمن الانتقال من "التنمية التقليدية" المعتمدة على استنزاف الموارد إلى "تنمية مستدامة" تقوم على الرشادة والعقلانية. ويتمحور هذا

[1] د. سعيد جبار، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 2، العدد 12، 2018، ص 105.

المبحث حول تحليل هذه الأدوات، بدءاً من الأطر التشريعية التي تسن القواعد الملزمة، في المطلب الأول وصولاً إلى الحوافز الاقتصادية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الأطر القانونية والتشريعية كآلية في تحقيق التنمية المستدامة

تُعد الأطر التشريعية الضمان القانوني الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، فهي ترسم الحدود والضوابط التي تحكم تصرفات الأفراد والمؤسسات فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية، وتحدد الواجبات والمسؤوليات، كما تنظم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية. ويؤكد العديد من الباحثين أن التشريع الحديث أصبح ضرورة ملحة في ظل تعقد التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، حيث لم يعد يكفي الاعتماد فقط على الإرادة السياسية أو الخطط القطاعية دون غطاء قانوني صارم وفعال، وسنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر الأساسية التي تساهم بها الأطر القانونية والتشريعية كآلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال النظر إلى أهمية وخصائص الأطر التشريعية والقانونية في الفرع الأول، بعد ذلك النظر إلى الأطر التشريعية في الجزائر –النماذج والتطورات في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أهمية الأطر التشريعية في تحقيق التنمية المستدامة

تلعب الأطر التشريعية دوراً محورياً في تجسيد مبادئ التنمية المستدامة على أرض الواقع، إذ تبرز أهميتها في قدرتها على توفير الحماية القانونية الشاملة للموارد الطبيعية، من خلال وضع ضوابط دقيقة لطرق وأساليب الاستغلال المسموح بها، وتحديد القواعد الحاكمة للتصرف في الأراضي والغابات والمياه والموارد المعدنية. وهذا ما يحد من الاستنزاف العشوائي ويضمن بقاء الموارد للأجيال القادمة[1].

[1] قادري، محمد طاهر، "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد 7، 2019، ص255-258.

كما أن الأطر التشريعية تفرض الالتزام الصارم بالمعايير البيئية، حيث تُلزم كافة المشاريع بإجراء دراسات التأثير البيئي كشرط أساسي لإنشاء واستمرار النشاط، وتضع عقوبات رادعة بحق من يتورط في التلوث أو التخريب البيئي. وهو ما يسهم في بناء بيئة سليمة ومستدامة، ويحد من الكوارث البيئية ذات التأثير الواسع.

وتسهم التشريعات أيضاً في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تنظيم توزيع الموارد وضبط العلاقات العمالية والاجتماعية، ما يؤدي إلى الحد من التفاوتات، ويعزز الاستقرار والسلم الاجتماعي. ويبرز دورها في تكريس مبدأ الشفافية والمساءلة، عبر إتاحة الفرصة لمساءلة الأفراد والمؤسسات عن أية تجاوزات، ووضع عقوبات واضحة ورادعة لمختلف أشكال الإخلال بالالتزامات القانونية.

كما وتهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة إلى ضمان إطار حياة صحي ومتوازن للإنسان، مع المحافظة على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة[1].

تخضع كل المشاريع والإنجازات أو المنشآت التي قد يكون لها تأثير على البيئة إلى دراسة التأثير على البيئة قصد تحديد وتقييم الأثار السلبية المحتملة على الوسط الطبيعي والاجتماعي واقتراح التدابير المناسبة للحد منها أو تعويضها.[2]

وفي السياق ذاته، تدعم الأطر التشريعية التزامات الجزائر الدولية من خلال ترجمة الاتفاقيات والمعاهدات البيئية والتنموية – مثل اتفاق باريس للمناخ واتفاقيات التنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة – إلى نصوص قانونية وطنية ملزمة، ما يُعزز مكانة الجزائر في المجتمع الدولي ويرسخ ثقافة الالتزام بمعايير الاستدامة العالمية.

[1] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية رقم 43، 2003.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 مايو 2007، الذي يحدد شروط وكيفيات إعداد الدراسات المتعلقة بتأثير المشاريع على البيئة، الجريدة الرسمية رقم 33، 2007.

الفرع الثاني: خصائص وسمات الأطر التشريعية الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة

إن فعالية الأطر التشريعية في تحقيق التنمية المستدامة تتوقف على توفر جملة من الخصائص والسمات، في مقدمتها الشمولية، بحيث تشمل التشريعات جميع القطاعات الأساسية: الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، والحوكمة، ما يضمن تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة وعدم إغفال أي جانب من جوانبها[1].

وتتسم الأطر التشريعية الفعالة بالمرونة، إذ يجب أن تكون قابلة للتطوير والتحديث المستمر، حتى تواكب المستجدات العلمية والتكنولوجية، وتتكيف مع التغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. كما ينبغي أن تتصف بالصرامة والفعالية، من خلال تضمينها لعقوبات زجرية وآليات تنفيذ عملية تضمن احترام النصوص القانونية وعدم الاكتفاء بوجودها الشكلي فقط.

ومن أهم السمات كذلك الانسجام مع التشريع الدولي، حيث يجب أن تتوافق النصوص الوطنية مع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، ويُراعى تكييف التشريع الوطني باستمرار مع المعايير والأهداف العالمية. ولا يقل عن ذلك أهمية عنصر المشاركة، إذ تعزز الأطر التشريعية الفعالة مبدأ الشفافية، وتتيح مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في عمليات التشريع والرقابة والتنفيذ، ما يرفع من مستوى الالتزام المجتمعي ويزيد من نجاعة السياسات التنموية.

[1] قادري، محمد طاهر، "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد 7، 2019، ص255-258.

المطلب الثاني: آليات التقييم البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

يعرف التقييم البيئي كأداة علمية وتقنية تهدف إلى تقدير المردود البيئي للمشاريع والبرامج التنموية، قبل الشروع في تنفيذها، من أجل توقع وتحديد الآثار السلبية والإيجابية، واقتراح الحلول المناسبة للحد من الآثار الضارة أو تعويضها[1].

تخضع كل المشاريع والإنجازات أو المنشآت التي قد يكون لها تأثير على البيئة إلى دراسة التأثير على البيئة قصد تحديد وتقييم الأثار السلبية المحتملة على الوسط الطبيعي والاجتماعي واقتراح التدابير المناسبة للحد منها أو تعويضها. ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى الأسس القانونية والتنظيمية للتقييم البيئي في الجزائر في الفرع الأول بعدها خطوات وأدوات التقييم البيئي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الأسس القانونية والتنظيمية للتقييم البيئي في الجزائر

لقد أولت الجزائر أهمية خاصة للإطار القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة وتفعيل آليات التقييم البيئي لضمان تحقيق التنمية المستدامة. ويُعَدّ الجانب القانوني والتنظيمي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها تطبيق التقييم البيئي في جميع المشاريع والبرامج التنموية.

يرتكز التقييم البيئي في الجزائر على مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية، من أهمها القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وعدة مراسيم تنفيذية تحدد شروط وكيفيات إجراء دراسات التأثير على البيئة، وأهمها المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 مايو 2007.[2]

[1] د. عمار عمور، الوجيز في قانون البيئة والتنمية المستدامة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 88

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، 2003، ص 30

ويشير الدراسات إلى أن هذه الأسس القانونية جاءت استجابة لالتزامات الجزائر الدولية، وسعيًا منها إلى إدماج البعد البيئي في كافة السياسات العمومية، ومن أجل تنظيم الإجراءات الخاصة بتقييم الأثر البيئي للمشاريع.

ومن أهم العناصر القانونية والتنظيمية:

أولا: القانون الإطار لحماية البيئة

ينص القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ما يلي:

تخضع كل المشاريع والإنجازات أو المنشآت التي قد يكون لها تأثير على البيئة إلى دراسة التأثير على البيئة قصد تحديد وتقييم الآثار السلبية المحتملة على الوسط الطبيعي والاجتماعي واقتراح التدابير المناسبة للحد منها أو تعويضها.[1]

ثانيا: المراسيم التنفيذية

ومن النصوص التطبيقية الأساسية:

- المرسوم التنفيذي رقم 07-145 المؤرخ في 19 مايو 2007، الذي يحدد شروط وكيفيات إعداد الدراسات المتعلقة بتأثير المشاريع على البيئة.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المتعلق بكيفيات إجراء التحقيق العمومي الخاص بالمشاريع ذات التأثير البيئي.

[1] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، الجريدة الرسمية رقم 43، 2003

تحدد المراسيم التنفيذية سلم المشاريع الخاضعة لدراسة التأثير على البيئة، ومراحل إعداد الدراسة، والتحقيق العمومي، وكيفية تشكيل اللجان التقنية للموافقة على الدراسات، بالإضافة إلى العقوبات والغرامات في حال مخالفة الإجراءات.[1]

ثالثا: المؤسسات المكلفة بتطبيق الإطار القانوني

تشمل هذه المؤسسات:

- وزارة البيئة وتهيئة الإقليم.
- المراصد الوطنية والوكالات المتخصصة (مثل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة).
- اللجان التقنية المختصة على المستوى الوطني والولائي.

تتكفل وزارة البيئة وتهيئة الإقليم بالإشراف على تنفيذ التشريعات البيئية، ويُناط باللجان التقنية على مستوى الولايات تقييم دراسات التأثير على البيئة وإبداء الرأي بشأنها.[2]

رابعا: العلاقة مع التشريعات القطاعية

يرتبط التقييم البيئي بعدة تشريعات قطاعية أخرى، مثل قانون المياه، قانون التهيئة العمرانية، قانون الصحة، وقوانين الاستثمار، التي تنص جميعها على ضرورة احترام الشروط البيئية في كل مراحل إعداد وتنفيذ المشاريع.

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، 2003، ص 54-55

[2] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المرجع نفسه، ص 55

لقد فرضت التشريعات القطاعية على مختلف القطاعات الاقتصادية مراعاة البعد البيئي عند إعداد مشاريعها، وجعلت من احترام الإجراءات الإدارية والقانونية للتقييم البيئي شرطا أساسيا للحصول على رخص الإنجاز والاستغلال.[1]

خامسا: الجزاءات والعقوبات

تضمن الإطار التشريعي والتنظيمي البيئي الجزائري أحكامًا وعقوبات صارمة لكل من يخالف الإجراءات المتعلقة بالتقييم البيئي، سواء من حيث إنجاز المشاريع دون دراسة التأثير أو مخالفة التدابير المنصوص عليها في الدراسة.

"يعاقب كل من ينجز مشروعًا خاضعًا لدراسة التأثير على البيئة دون القيام بهذه الدراسة أو دون احترام التدابير المنصوص عليها فيها، بعقوبات مالية أو حتى بالحبس في بعض الحالات[2].

الفرع الثاني: خطوات وأدوات التقييم البيئي.

يعد التقييم البيئي من أهم الآليات القانونية والمؤسساتية التي اعتمدتها الجزائر لضمان حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. فهو عملية علمية ومنهجية تهدف إلى تحديد وتقييم الآثار البيئية للمشاريع والبرامج قبل تنفيذها، وذلك عبر مجموعة من الخطوات والإجراءات المحددة قانونيًا. تبدأ هذه الخطوات بتحديد المشروع وإعداد الدراسة البيئية الأولية، ثم إجراء التحقيق العمومي، تليه دراسة التأثير البيئي المفصلة، وصولًا إلى التحليل والموافقة، وأخيرًا المراقبة والمتابعة الميدانية. وتعتمد هذه العملية على عدة أدوات تقنية وقانونية مثل دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، المخططات المرجعية البيئية، التحقيقات العمومية، وبرامج المتابعة والمراقبة.

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المرجع نفسه، ص 267

[2] القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المادة 81-87

أولا: خطوات التقييم البيئي في الجزائر

إن عملية التقييم البيئي تمر بعدة مراحل منظمة قانونيًا وإداريًا، وهي[1]:

1- تحديد المشروع والإطار المرجعي

- تحديد نوعية المشروع وموقعه وطبيعته ومدى تأثيراته على الوسط الطبيعي والاجتماعي.
- تحديد الإطار المرجعي للدراسة بالتنسيق مع الجهات المختصة. تخضع كل المشاريع والإنجازات أو المنشآت التي قد يكون لها تأثير على البيئة إلى دراسة التأثير على البيئة قصد تحديد وتقييم الآثار السلبية المحتملة على الوسط الطبيعي والاجتماعي واقتراح التدابير المناسبة للحد منها أو تعويضها[2].

2- إعداد الدراسة البيئية الأولية

- إجراء دراسة أولية حول التأثيرات الممكنة للمشروع على المحيط البيئي والطبيعي والاجتماعي.
- تحديد ما إذا كان المشروع يتطلب تقييمًا معمقًا أو دراسة مفصلة للأثر البيئي "تشمل الدراسة الأولية توصيفًا للموقع، وتقديرًا أوليًا للآثار السلبية أو الإيجابية الممكنة للمشروع[3]".

3- إجراء التحقيق العمومي

- إشراك السكان المحليين والفاعلين في المجتمع المدني في التحقيق العمومي.

[1] د. منصور بن أحمد، الوجيز في قانون البيئة الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2015، ص 142

[2] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، الجريدة الرسمية رقم 43، 2003

[3] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير عن حالة ومستقبل البيئة، 2003، ص 54

- تنظيم جلسات استماع وتحقيقات ميدانية حول المشروع وتأثيراته" إجراء التحقيق العمومي حول المشروع، ويهدف إلى جمع آراء وملاحظات المواطنين المعنيين بالمشروع أو المتأثرين به[1]".

4- إعداد دراسة التأثير على البيئة(EIE)

إعداد دراسة مفصلة للأثر البيئي تتضمن[2]:

- توصيف دقيق للموقع والمحيط البيئي والاجتماعي.
- تحليل البدائل الممكنة للمشروع.
- حصر وتحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة.
- اقتراح التدابير التصحيحية والتعويضية.
- وضع برنامج متابعة ورقابة أثناء وبعد الإنجاز" < .تتضمن الدراسة البيئية تحديد الآثار المتوقعة، وتقييمها، واقتراح الحلول المناسبة للحد من الآثار الضارة أو تعويضها".

5- التحليل والموافقة

- دراسة الملف من قبل لجنة تقنية مختصة على مستوى وزارة البيئة.
- إصدار قرار القبول أو الرفض أو طلب تعديلات على دراسة التأثير" .تقوم اللجنة التقنية بدراسة التقرير النهائي لدراسة التأثير البيئي وإبداء رأيها، ثم يُتخذ القرار الإداري المناسب".

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-198، المادة 3

[2] د. منصور بن أحمد، مرجع سابق ، ص 142

6- المراقبة والمتابعة

- مراقبة مدى تطبيق التدابير البيئية المقترحة أثناء وبعد الإنجاز.
- إشراف مفتشي البيئة والقطاعات المعنية للتأكد من احترام المعايير والإجراءات" تخضع المشاريع لمتابعة دورية من طرف الجهات المختصة، للتأكد من احترام الشروط البيئية المتفق عليها".

ثانيا: أدوات التقييم البيئي

إن من أبرز الأدوات المعتمدة في التقييم البيئي ما يلي[1]:

1- دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي(EIES)

- دراسة مفصلة ترفق بكل مشروع ذي تأثير محتمل على البيئة، وتعد وفق منهجية علمية محددة.

2- المخططات المرجعية البيئية

- Guides de référence environnementale
- تمثل وثائق فنية وقانونية تحدد المعايير والإجراءات الواجب اتباعها.

3- التحقيقات العمومية

- Enquêtes Publiques
- إجراء تحقيقات ميدانية ومسح اجتماعي لسكان المناطق المعنية بالمشروع.

[1] محمد طاهر قادري أطروحة الدكتوراه: "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، جامعة الجزائر، 2006 ص311

4- المخططات التوجيهية للتهيئة

- Schemas Directeurs d'Aménagement
- تُمكن من وضع إطار بيئي وقانوني للمشاريع على مستوى جهوي أو محلي.

5- برامج المتابعة والمراقبة

- برامج دورية لمراقبة مؤشرات جودة الهواء، المياه، التربة، الضجيج، إلخ.

6- النماذج التقنية وجداول التقييم

- جداول تفصيلية لتقدير التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، قصيرة وطويلة المدى، على عناصر البيئة المختلفة.

من الأدوات المستخدمة: دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، المخططات المرجعية البيئية، التحقيقات العمومية، المخططات التوجيهية للتهيئة، برامج المتابعة والمراقبة[1].

المبحث الثالث: صعوبات وعراقيل تحقيق الاستثمار في التنمية المستدامة

مع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا التنمية المستدامة، أصبح الاستثمار في هذا المجال يمثل خيارًا استراتيجيًا لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد البيئية وتحسين الأوضاع الاجتماعية. غير أن تجسيد الاستثمار الفعلي في مشاريع التنمية المستدامة لا يزال يواجه جملة من التحديات والعراقيل التي تحد من فعاليته ونجاعته، خاصة في الدول النامية.

[1] د. حمزة بالي ، إلياس شاهد دراسات التقييم البيئي في الجزائر- دراسة تحليلية قانونية– 2017 ، ص85

وتتنوع هذه الصعوبات بين ما هو قانوني ومؤسساتي، وما هو اقتصادي ومالي، إلى جانب العراقيل التقنية والبشرية.

لذلك، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مختلف العراقيل التي تعترض مسار تحقيق الاستثمار في التنمية المستدامة، من خلال تحليل أبعادها وبيان انعكاساتها، بهدف اقتراح حلول عملية لتجاوزها وتعزيز فعالية السياسات التنموية المستدامة وحيث سنقدم أهم العراقيل القانونية والمؤسساتية في المطلب الأول ، والعراقيل الاقتصادية والمالية في المطلب الثاني والعراقيل التقنية والبشرية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: العراقيل القانونية والمؤسساتية للاستثمار في التنمية المستدامة

يعد الإطار القانوني والمؤسساتي حجر الأساس في تفعيل سياسات التنمية المستدامة، إذ لا يمكن لأي استثمار أن يحقق أهدافه دون وجود منظومة قانونية واضحة ومستقرة ومؤسسات فعالة. وفي الدول النامية، ومنها الجزائر، يظهر بوضوح أن ضعف هذا الإطار يشكل أحد أبرز العراقيل التي تحد من فعالية ونجاعة الاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة[1].

الفرع الأول: العراقيل القانونية

تتمثل العراقيل القانونية في غياب تعريفات تشريعية دقيقة وموحدة للاستثمار المستدام، فضلاً عن تشتت النصوص القانونية وتعارضها، مما يضعف من فاعلية آليات الرقابة والإنفاذ ويحول دون إدماج المعايير البيئية والاجتماعية كمتطلبات إلزامية في البيئة الاستثمارية وهذا ما سيتم النظر إليه في هذا الفرع

1. تشتت النصوص القانونية وتداخلها:

تشير عدة دراسات إلى أن المنظومة القانونية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة تعاني من تشتت النصوص وتداخلها أحيانًا، حيث صدرت عدة قوانين ومراسيم في أوقات متفرقة، الأمر الذي يولد ازدواجية وصعوبة في التطبيق العملي، ويخلق بيئة غير واضحة للمستثمرين[2].

2. غياب التشريعات الخاصة بالاستثمار المستدام:

غالبًا ما تركز تشريعات الاستثمار على الجوانب الاقتصادية دون إيلاء أهمية كافية للمعايير البيئية والاجتماعية، مما يؤدي إلى ضعف الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة في المشاريع الاستثمارية[3].

---

[1] محمد طاهر قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة الجزائر، 2006، ص 206.

[2] محمد طاهر قادري، المرجع السابق، ص 255.

[3] محمد طاهر قادري، المرجع السابق، ص 252

3. ضعف آليات الرقابة وتطبيق القانون:

على الرغم من وجود نصوص قانونية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، إلا أن التطبيق العملي لتلك القوانين غالبًا ما يكون ضعيفًا بسبب غياب آليات الرقابة الصارمة وارتفاع نسب التجاوزات دون عقوبات رادعة.[1]

4. العقوبات غير الرادعة:

كما أشارت المذكرة، فإن العقوبات المفروضة على المخالفات البيئية غالبًا ما تكون رمزية أو غير مطبقة بصرامة، مما يضعف هيبة القوانين ويشجع على الاستهانة بها من طرف المستثمرين أو المؤسسات.[2]

الفرع الثاني: العراقيل المؤسساتية

تتمثل العراقيل المؤسساتية في ضعف التنسيق البيني بين الهيئات الإدارية المعنية، بالإضافة إلى غياب الآليات الرقابية المتخصصة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع، مما يخلق فجوة تنفيذية تعيق تحويل السياسات الوطنية للاستثمار المسؤول إلى واقع ملموس، وهو ما سيتضح تحليله في هذا الفرع.

1. تعدد وتداخل الجهات الوصية:

من الإشكاليات البارزة تداخل صلاحيات الوزارات والمؤسسات المعنية بالبيئة والاستثمار والتنمية، مما يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات والمهام ويعيق التنسيق الفعال بينها[3].

---

[1] أسامة الخولي، البيئة والتنمية المستدامة، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، أبو ظبي، 2002، ص 53.

[2] محمد مدني بوساق، الجزاءات الجنائية لحماية البيئة في الشريعة والنظم المعاصرة، الرياض–الجزائر، 2004، ص 39.

[3] كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005، ص 119.

2. ضعف القدرات البشرية والإدارية:

يبين البحث ضعف التأهيل والتدريب لدى الإطارات المكلفة بمتابعة وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، إضافة إلى نقص الكفاءة في المؤسسات المحلية المكلفة بتسيير المشاريع.

3. البيروقراطية الإدارية وتعقد الإجراءات:

تشكل البيروقراطية الإدارية وتعقد المساطر والإجراءات أحد العوائق الجوهرية أمام المستثمرين، إذ يضطر هؤلاء إلى التعامل مع مسارات طويلة ومعقدة للحصول على التراخيص أو الموافقات، ما يقلل من جاذبية الاستثمار.[1]

4. ضعف مشاركة المجتمع المدني:

رغم أهمية إشراك المجتمع المدني في مراقبة وتوجيه مشاريع التنمية المستدامة، إلا أن مساهمته تبقى محدودة بسبب غياب آليات فعالة للشراكة والتشاور مع السلطات والمؤسسات.

يتبين مما سبق أن العراقيل القانونية والمؤسساتية تُمثل عقبة حقيقية أمام تحقيق الاستثمار الفعلي والناجع في مشاريع التنمية المستدامة. ويستدعي تجاوزها مراجعة شاملة للمنظومة القانونية، وتفعيل دور المؤسسات، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مع العمل على بناء قدرات بشرية مؤهلة وقادرة على مواكبة متطلبات التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: العراقيل الاقتصادية والمالية للاستثمار في التنمية المستدامة

يعتبر الاستثمار في التنمية المستدامة جوهرًا لتحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولكنه يواجه تحديات كبيرة في الترجمة إلى واقع ملموس، خصوصًا في المجالات الاقتصادية والمالية.

[1] كمال رزيق، مرجع سابق ص121.

تشمل هذه التحديات هشة البنية الاقتصادية، تقلبات الاقتصاد الكلي، ومحدودية مصادر التمويل، مما يعوق تدفق الاستثمارات إلى القطاعات المستدامة. يتطلب التغلب على هذه العقبات دراسة معمقة وفهم طبيعتها لتوصيل حلول فعالة، وهو أمر ضروري لبناء اقتصاد قوي ومستدام يعزز رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

الفرع الأول: العراقيل الاقتصادية

يواجه الاستثمار في التنمية المستدامة العديد من التحديات الاقتصادية التي تعيق نموه وانتشاره، ومن أبرزها:

1. ضعف سوق رأس المال المحلي

تعاني الاقتصادات النامية من هشاشة أسواق رؤوس الأموال، حيث تفتقر إلى العمق المالي والمنتجات الاستثمارية المتنوعة، ما يحدّ من قدرة المشاريع المستدامة على الحصول على التمويل اللازم.[1]

2. محدودية البنية التحتية الداعمة

يؤثر نقص البنية التحتية الملائمة، مثل شبكات النقل والطاقة النظيفة، بشكل سلبي على تنفيذ المشاريع المستدامة، إذ تزيد التكاليف التشغيلية وتضعف جاذبية الاستثمار في هذا المجال.[2]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2016، ص 115.

[2] البنك الدولي، تقرير الاستثمار في البنية التحتية المستدامة، 2020، ص 51.

3. عدم الاستقرار الاقتصادي

تؤدي التقلبات الاقتصادية، مثل التضخم وضعف النمو، إلى خلق بيئة غير مستقرة لا تشجع المستثمرين على ضخ رؤوس الأموال في مشاريع طويلة الأجل تتسم بالاستدامة.[1]

4. ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يظل التعاون بين القطاعين محدودًا نتيجة غياب آليات واضحة للشراكة ونقص الثقة في فعالية السياسات الحكومية الداعمة للاستدامة.[2]

الفرع الثاني: العراقيل المالية

إلى جانب العراقيل الاقتصادية، توجد معوقات مالية تحول دون تحقيق الاستثمار الفعّال في التنمية المستدامة، من أبرزها:

1. نقص التمويل وصعوبة الوصول إليه

تعاني مشاريع التنمية المستدامة من نقص كبير في التمويل، سواء من المصادر الحكومية أو الخاصة، ويزداد الأمر تعقيدًا بسبب تشدّد شروط الإقراض وارتفاع الفوائد المطلوبة[3].

[1] فاطمة الزهراء بن جامع، إشكالية تمويل التنمية المستدامة، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 203

[2] المرجع نفسه، ص 204.

[3] البنك الدولي، تقرير مناخ الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2019، ص 62.

2. انعدام أو محدودية الحوافز المالية

غياب السياسات التحفيزية، مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم المالي للمشاريع المستدامة، يجعل هذا النوع من الاستثمارات أقل تنافسية مقارنة بالمشاريع التقليدية.[1]

3. ارتفاع المخاطر التمويلية

تُعد مشاريع التنمية المستدامة أكثر عرضة للمخاطر بسبب طول دورة استرداد رأس المال وعدم وضوح العائدات المستقبلية، ما يؤدي إلى عزوف البنوك والمؤسسات المالية عن تمويلها.[2]

4. غياب آليات تمويل مبتكرة

ما تزال الأدوات المالية المبتكرة، كالصكوك والسندات الخضراء، محدودة الانتشار، ما يقلّل من فرص تعبئة الموارد المالية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: العراقيل التقنية والبشرية:

يواجه الاستثمار في التنمية المستدامة تحديات اقتصادية، تقنية، وبشرية تؤثر على فعالية المشاريع واستدامتها. من أبرز العقبات التقنية: تأخر تبني التكنولوجيات الحديثة، ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص البحث والتطوير، مما يحد من الابتكار والكفاءة. أما على المستوى البشري، تتجلى مشاكل نقص الكفاءات وضعف برامج التكوين، بالإضافة إلى مقاومة التغيير. هذه العراقيل تعيق الاستثمار المستدام وتقلل من فرص نجاحه، مما يستلزم وضع استراتيجيات فعالة لتعزيز المستوى التقني والبشري وبناء القدرات لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[1] علي بن عبد الله، "تحليل سياسات التحفيز للاستثمار المستدام"، مجلة الاقتصاد الأخضر، العدد 13، 2020، ص 89.

[2] البنك الدولي، تقرير الاستثمار في التنمية المستدامة، 2020، ص 82.

الفرع الأول: العراقيل التقنية:

تواجه الجزائر تحديات في الاستثمار المستدام، مثل تأخر اعتماد التقنيات الحديثة، ضعف البحث العلمي، واعتمدها على التكنولوجيا المستوردة، مع نقص البنية الرقمية، مما يعرقل التقدم ويحتاج لتعزيز القدرات التقنية وبيئة ملائمة للبحث لدعم الانتقال لاقتصاد مستدام وهذا من أبرز العراقيل التقنية[1].

- **تدني مؤشرات البحث والتطوير:**

  - الجزائر تنفق مبالغ ضئيلة على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وغالبا ما تقل نسبة الإنفاق على البحث والتطوير عن خمس ما ينفقه بلد متقدم[2].
  - نسبة العاملين في البحث والتطوير لا تتجاوز 1% من الأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.
  - ضعف إنتاجية البحوث وبراءات الاختراع، وقلة الإنتاج الثقافي والعلمي (عدد الكتب، الأفلام...).

- **مشكلة التبعية التقنية:**

  - اعتماد الجزائر على التكنولوجيا المستوردة (خاصة في المجال الصناعي والبنية التحتية)، مع ضعف القدرة على تطوير أو إنتاج تقنيات محلية تتناسب مع خصوصيات الاقتصاد والمجتمع.

[1] حميدة محجوبي، معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعيلها، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص 11.

[2] لطيفة لمطوش وعمر أقاسم، "التنمية البشرية في الجزائر: واقعها، قياسها ومعوقاتها"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإدماج في الاقتصاد العالمي، جامعة أدرار، المجلد 5، العدد 1، ص 225.

- التوجه نحو تقنيات كثيفة رأس المال دون مراعاة وفرة اليد العاملة، ما أدى إلى ضعف امتصاص البطالة.
- غياب أو ضعف التكنولوجيا الوسيطة التي تمتص فائض اليد العاملة وتشجع الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- **ضعف استيعاب ونشر التقنيات الحديثة:**

- محدودية القدرات الوطنية على نقل التكنولوجيا وملاءمتها، وغياب منظومة فعالة لتوطين التكنولوجيا[1].
- نقص الهياكل القاعدية الداعمة (مخابر، مراكز تطوير، خدمات تقنية...)

الفرع الثاني: العراقيل البشرية:

تعتبر الموارد البشرية المحرك الأساسي لأي مشروع تنموي، إلا أنها في الوقت ذاته قد تتحول إلى عائق يحول دون تحقيق الأهداف المنشودة إذا لم يتم تفعيل قدراتها بالشكل الصحيح. في الحالة الجزائرية، تشير الدراسة إلى أن الإشكالية لا تكمن في نقص الإمكانات، بل في كيفية إدارتها؛ حيث تبرز أهمها في ما يلي:[2]

- **ضعف الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة:**

- نقص التكوين والتدريب في المجالات التقنية والعلمية الحديثة.

[1] سوسن مريبيعي، التنمية البشرية في الجزائر: الواقع والآفاق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2008، ص 15.

[2] عبد القادر بن عيسى، تحليل الآثار الاقتصادية والبيئية في ظل التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005، ص 88.

- هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الخارج لضعف الحوافز والظروف الملائمة للعمل البحثي والتقني.
- انتشار البطالة المقنّعة، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لسوق العمل[1].

- **ضعف ثقافة العمل والإنتاجية:**

- تأثير عقود من الاقتصاد الريعي على منظومة القيم، ما أدى إلى ضعف الحافز على الابتكار والمبادرة والعمل الجاد.
- ضعف ثقافة احترام الوقت، وعدم تقدير أهمية البحث والتطوير والإبداع العلمي.

- **مقاومة التغيير وضعف الاستعداد المجتمعي:**

- مقاومة الموظفين أو بعض القطاعات لأي إصلاحات تقنية أو تنظيمية (الجمود البيروقراطي).
- ضعف مساهمة المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي والتنموي، وقلة المبادرات المحلية.

- **قصور نظام التعليم والتكوين:**

- النظام التعليمي يركز على الجانب النظري، مع إهمال الجانب التطبيقي والتكنولوجي.
- ضعف برامج التكوين المهني، وعدم مواكبتها لمتطلبات السوق والتطور التكنولوجي[2].

[1] محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص 152.

[2] عبد القادر بن عيسى، تحليل الآثار الاقتصادية والبيئية في ظل التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005، ص 88.

خلاصة الفصل:

تخلص الدراسة في هذا الفصل إلى أن الاستثمار هو المحرك الفعلي للتنمية المستدامة، وقد أثبتت النتائج أن الانتقال من الاستثمار التقليدي إلى "الاستثمار المسؤول "هو ضرورة حتمية للنجاح المعاصر. وقد توصلنا إلى أن دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في القرارات المالية لا يحمي الموارد الطبيعية فحسب، بل يقلل أيضاً من المخاطر المالية طويلة الأمد ويضمن استمرارية الأرباح عبر تبني نماذج اقتصادية خضراء وأكثر مرونة.

كما وقد خلص الفصل إلى أن نجاح هذا التحول يعتمد بشكل جوهري على التكامل بين المسؤولية الأخلاقية لرأس المال والإطار التشريعي للدولة؛ إذ لا يمكن للاستثمار المستدام أن يحقق أهدافه في العدالة الاجتماعية وحماية البيئة دون حوافز قانونية وسياسات حكومية داعمة. وبذلك، انتهينا إلى أن الاستثمار المسؤول يمثل "البوصلة" الجديدة التي تضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية الحالية دون المساس بحقوق أجيال المستقبل.

خاتمة

خاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن التنمية المستدامة لم تعد مجرد خيار نظري، بل هي "ضرورة وجودية" تتطلب تكاتف الأطر القانونية مع الأدوات الاقتصادية. فبينما وضع الفصل الأول حجر الأساس من خلال تحديد الإطار المفاهيمي والتشريعي للتنمية المستدامة، كاشفاً عن أبعادها الثلاثة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) والجهود التي بذلها المشرع الجزائري لتأطيرها، جاء الفصل الثاني ليؤكد أن هذا الإطار القانوني يظل حبراً على ورق ما لم يدعمه "استثمار مسؤول" يحول تلك النصوص إلى واقع ملموس عبر مشاريع تحترم البيئة وتصون كرامة الإنسان .

ومن خلال الربط بين الفصلين توصلنا إلى مجموعة من النتائج ؛ وكانت أهمها حول التنمية المستدامة التي تعتبر عملية تكاملية ولا يمكن فصل فيها حول الحماية البيئية عن النمو الاقتصادي، ويعتبر الاستثمار المسؤول هو القائم على المعايير (ESG) والمحرك الفعلي لتقليل المخاطر والعراقيل المالية والبيئية على المدى الطويل وقد أظهرت النتائج إلى وجود فجوة بين الترسانة القانونية المتطورة وبين الواقع التطبيقي، نتيجة لضعف استقلالية سلطات الضبط ومركزية القرار الإداري في بعض القطاعات الحساسة .

نتائج الدراسة:

وقد توصلت الدراسة وذلك من خلال الربط التحليلي بين فصولها، إلى جملة من النتائج الجوهرية التي يمكن تفصيلها كالآتي:

أولا: حتمية التكامل الاقتصادي–البيئي : لقد أثبتت دراستنا أن التنمية المستدامة هي ليست عملية موازية للنمو الاقتصادي، بل هي صياغة جديدة له؛ إذ لا يمكن تحقيق استدامة مالية بمعزل عن حماية الموارد الطبيعية، على ذلك فقد أصبحت المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) مؤشرات قياسية لقياس المشاريع الاستثمارية وجاذبيتها للمستثمر الدولي.

ثانيا: أزمة الفجوة التنفيذية: توصلت دراستنا عن وجود "فجوة تطبيقية" حادة بين الترسانة القانونية المتطورة (لا سيما في السياق التشريعي الجزائري) وبين الواقع الميداني؛ حيث تعاني النصوص من قصور في آليات التنفيذ، مما يحيلها إلى مجرد أطر إرشادية تفتقر للصبغة الإلزامية والردعية الكافية.

ثالثا: محدودية الاستقلالية المؤسساتية: لقد استنتجنا أن مركزية القرار الإداري، وضعف استقلالية السلطات الضبطية والرقابية، يؤديان إلى تعطيل التنسيق القطاعي حيث غياب "المرجعية الموحدة" لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي يولدان تضارباً في القرارات، مما يخلق بيئة طاردة للمستثمر المسؤول الذي يبحث عن الاستقرار القانوني والإجرائي.

رابعا: قصور أدوات التمويل الأخضر: توصلنا إلى أن الجهاز المصرفي والمالي لا يزال يتبنى مقاربات تمويل تقليدية تفتقر إلى "المنتجات المالية الخضراء"، مما يجعل المشاريع ذات البعد المستدام تعاني من ارتفاع تكلفة التمويل وصعوبة الحصول على الائتمان، مقارنة بالمشاريع التقليدية التي غالبا ما تتجاهل التكاليف البيئية الخارجية.

خامسا: التحدي الثقافي والمؤسسي :تبين لنا أن قصور التنمية المستدامة لا يعود فقط لغياب القانون، بل إلى ضعف "الثقافة التنموية المستدامة" لدى الفاعلين الاقتصاديين، كما لا تزال عقلية "الربح السريع" تهيمن على فلسفة الاستثمار، متجاوزةً بذلك ضرورة الاستدامة إلى طويلة الأمد.

اقتراحات الدراسة

بناءً على النتائج المتوصل لها، نخلص إلى جملة من **الاقتراحات الاستراتيجية**

- **تعزيز الحوكمة:** ضرورة تفعيل استقلالية هيئات الضبط والمؤسسات الاستشارية، مع منح قراراتها طابعاً إلزامياً لضمان الشفافية والمساءلة.
- **التحفيز الجريء:** تبني حزمة "حوافز خضراء" ضريبية وجمركية استثنائية للمشاريع التي تتبنى معايير (ESG)، مما يحول الاستثمار المستدام من التزام أخلاقي إلى ميزة تنافسية مربحة.
- **تحديث البنية التمويلية:** إصدار قوانين مالية جديدة تُنظم "السندات الخضراء" وتلزم المؤسسات البنكية بتخصيص حصص تمويلية للمشاريع المستدامة، مع دمج معايير الاستدامة في دراسات الجدوى البنكية.
- **التمكين المؤسساتي:** خلق "منصة وطنية موحدة" لرقمنة ومتابعة الاستثمارات المستدامة، لضمان تكامل الأدوار بين الوزارات وتسهيل إجراءات الرقابة والمتابعة البيئية.

.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر التشريعية (الجزائر)

1. الدستور:

1. المرسوم الرئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري الأخير، الجريدة الرسمية، العدد 82، 2020.

2. القوانين:

1. القانون رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض.

2. الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم.

3. القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

4. القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005، المتعلق بالمياه.

5. القانون رقم 11-02 المؤرخ في 17 فيفري 2011، المتعلق بالمناطق المحمية في إطار التنمية المستدامة.

6. القانون العضوي رقم 03-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

ثانياً: المراجع (الكتب)

1. القرضاوي، يوسف .*فقه البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية*، القاهرة: دار الشروق، 2001.

2. غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة .*التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*، عمان: دار الصفاء للنشر، 2010.

3. أوسرير، منور .*الاقتصاد البيئي*، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.

4. مطر، محمد .*الاستثمار الأخلاقي والمسؤول: المبادئ والتطبيق*، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2014.

5. عبد القادر، محمد عبد القادر .*اقتصاديات البيئة والتنمية المستدامة*، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015.

6. د. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية: دراسات في التنمية والتخلف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2008.

7. د. حكيمة كحيل، المسؤولية المدنية عن أضرار النفايات الخطرة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

8. د. عمار عمور، الوجيز في قانون البيئة والتنمية المستدامة، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

9. د. منصور بن أحمد، الوجيز في قانون البيئة الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2015.

10. د. منور أوسرير & د. محمد محو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

11. سعيد جبار، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات جامعة البليدة، 2018.

ثالثاً: مذكرات وأطروحات التخرج

1. زرنوح، ياسمينة" .إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2008.

2. سايح، بوزيد" .دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.

3. بن تيس، إيمان" .السياسات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2014.

4. بومدين، سفيان" .أثر الاستثمار المسؤول اجتماعياً على قيمة المؤسسة"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2015.

5. قادري، عبد القادر" .دور الاستثمار المسؤول في تعزيز الأداء المالي والبيئي للمؤسسات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2018.

6. عبد القادر محيدي، واقع وآفاق قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2015-2000)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016.

7. بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.

8. إيمان زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2008.

9. سفيان بومدين، أثر الاستثمار المسؤول اجتماعيا على قيمة المؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.

10. عبد القادر قادري، دور الاستثمار المسؤول في تعزيز الأداء المالي والبيئي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2018.

11. بلعزوز بن علي & حسني بلعجوز، الاستثمار المسؤول كآلية لتحقيق الاستدامة في الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي مغنية، الجزائر، 2017.

12. بن تيس إميان، السياسات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2014.

13. عبد القادر بن عيسى، تحليل الآثار الاقتصادية والبيئية في ظل التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005.

14. محيدة حمجويب، معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعيلها، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

15. لطيفة ملطوش & عمر أقاسم، التنمية البشرية في الجزائر: واقعها، قياسها ومعوقاتها، رسالة ماجستير، جامعة أدرار، 2010.

16. سوسن مريبيعي، التنمية البشرية في الجزائر: الواقع والآفاق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2008.

17. محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية،

رابعاً: المجلات والمقالات العلمية

1. **عموري، نسيمة**" .البعد البيئي للتنمية المستدامة"، *مجلة الراصد العلمي*، جامعة وهران، العدد 04، 2013.

2. **مجاجي، منصور**" .الضبط الإداري وحماية البيئة"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، جامعة ورقلة، العدد 09، 2009.

3. **بلعزوز، بن علي**" .الاستثمار المسؤول كآلية لتحقيق الاستدامة في الأسواق المالية"، *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، الجزائر، المجلد 02، 2017.

4. **بركان، عبد الغاني**" .الاستثمار المسؤول: آلية لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة"، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، المجلد 12، العدد 03، 2021.

خامساً: التقارير والهيئات الدولية

1. **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** .*مستقبلنا المشترك*، ترجمة: محمد كامل عارف، الكويت: عالم المعرفة، 1987.

2. **نادي روما** .تقرير "حدود النمو"، 1972

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة..... 1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة 10
المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة 11
المطلب الأول: تعريف وأهمية التنمية المستدامة..... 11
الفرع الأول: تعريف ونشأة التنمية المستدامة 11
الفرع الثاني: أهمية التنمية المستدامة 15
المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التنمية المستدامة: 16
الفرع الأول: خصائص التنمية المستدامة 17
الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة..... 17
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة 19
الفرع الأول: الأهداف البيئية 19
الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية 20
الفرع الثالث: الأهداف الاقتصادية..... 21
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة 22
المطلب الأول: البعد البيئي للتنمية المستدامة 23
الفرع الأول: الوسائل الوقائية لحماية البيئة 24
الفرع الثاني: الوسائل العلاجية لحماية البيئة 25
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة 25
الفرع الأول: دور البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة..... 26
الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على الاستدامة 27
المطلب الثالث: البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة 28
الفرع الأول: البعد الاجتماعي وأهدافه في تحقيق العدالة ورفاهية الإنسان 28

المبحث الثالث: الإطار القانوني والمؤسسي الجزائري الخاص بالتنمية المستدامة 30
المطلب الأول: التشريعات الخاصة بالتنمية المستدامة 30
الفرع الأول: في الميدان الاجتماعي: 30
الفرع الثاني: في الميدان الاقتصادي 32
الفرع الثالث: في ميدان البيئة: 34
المطلب الثاني: الإطار المؤسسي المسؤول عن التنمية المستدامة 37
الفرع الأول: المرصد الوطني للمجتمع المدني 37
الفرع الثاني: المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة 38
الفرع الثالث: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: 39
المطلب الثالث: سلطات الضبط الاقتصادي ذات الصلة بحماية البيئة: 40
الفرع الأول: سلطة ضبط الخدمات العمومية للمياه: 41
الفرع الثاني: سلطة ضبط المحروقات 41
خلاصة الفصل 43
دور الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة 44
المبحث الأول: الاستثمار المسؤول وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة 46
المطلب الأول: تعريف الاستثمار المسؤول ومبادئه 46
الفرع الأول: تعريف الاستثمار المسؤول(Responsible Investment) 46
الفرع الثاني: مبادئ الاستثمار المسؤول 48
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار المسؤول وأهميته 50
الفرع الأول: خصائص الاستثمار المسؤول 50
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار المسؤول 52
المطلب الثالث: أساليب ودور الاستثمار المسؤول في تحقيق التنمية المستدامة 53
الفرع الأول: أساليب تحقيق الاستثمار المسؤول 53

الفرع الثاني: دور الاستثمار المسؤول في تحقيق التنمية المستدامة 55
المبحث الثاني: آليات التنمية المستدامة 56
المطلب الأول: الأطر القانونية والتشريعية كآلية في تحقيق التنمية المستدامة 57
الفرع الأول: أهمية الأطر التشريعية في تحقيق التنمية المستدامة..... 57
الفرع الثاني: خصائص وسمات الأطر التشريعية الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة 59
المطلب الثاني: آليات التقييم البيئي في تحقيق التنمية المستدامة 60
الفرع الأول: الأسس القانونية والتنظيمية للتقييم البيئي في الجزائر 60
الفرع الثاني: خطوات وأدوات التقييم البيئي. 63
المبحث الثالث: صعوبات وعراقيل تحقيق الاستثمار في التنمية المستدامة 67
المطلب الأول: العراقيل القانونية والمؤسساتية للاستثمار في التنمية المستدامة 69
الفرع الأول: العراقيل القانونية 69
الفرع الثاني: العراقيل المؤسساتية 70
المطلب الثاني: العراقيل الاقتصادية والمالية للاستثمار في التنمية المستدامة..... 71
الفرع الأول: العراقيل الاقتصادية 72
الفرع الثاني: العراقيل المالية 73
المطلب الثالث: العراقيل التقنية والبشرية: 74
الفرع الأول: العراقيل التقنية: 75
الفرع الثاني: العراقيل البشرية:..... 76
خاتمة..... 80
قائمة المصادر والمراجع 84

ملخص الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول **الاستثمار المسؤول** كآلية استراتيجية لتحقيق **التنمية المستدامة** عبر دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (**ESG**) في القرارات المالية لضمان التوازن بين الربح وحقوق الأجيال القادمة .وقد كشفت الدراسة أن الجزائر تمتلك منظومة قانونية ومؤسسية متطورة، تشمل قوانين حماية البيئة وسلطات الضبط وهيئات استشارية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، إلا أن هذه المنظومة تواجه "فجوة تنفيذية" ناتجة عن ضعف استقلالية مؤسسات الضبط ، بالإضافة إلى جملة من العراقيل المالية والتقنية مثل نقص التمويل الأخضر، وتدني مؤشرات البحث والتطوير، والتبعية التكنولوجية ، مما يستوجب تعزيز الحوكمة وتحديث البنية التمويلية لدعم الانتقال الفعلي نحو الاقتصاد الأخضر.

الكلمات المفتاحية :التنمية المستدامة، الاستثمار المسؤول، معاييرESG ، التقييم البيئي، سلطات الضبط، الاقتصاد الأخضر، الجزائر .

Abstract

This study examines **Responsible Investment** as a strategic mechanism for achieving **Sustainable Development** by integrating Environmental, Social, and Governance (**ESG**) criteria into financial decisions to balance profitability with the rights of future generations. The research reveals that while Algeria possesses an advanced legal and institutional framework—including environmental protection laws, regulatory authorities, and advisory bodies like the National Economic, Social, and Environmental Council—this system faces a significant "execution gap". This gap is driven by the limited independence of regulatory institutions and various financial and technical obstacles, such as a shortage of green financing, low research and development (R&D) indicators, and technological dependency. Consequently, the study emphasizes the necessity of enhancing governance and modernizing the financial infrastructure to provide the necessary support for an effective transition toward a green economy.

Keywords: Sustainable Development, Responsible Investment, ESG Criteria, Environmental Impact Assessment, Regulatory Authorities, Green Economy, Algeria.